

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific
Research

Abbas Laghrour University of khenchela
Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences

Department of Management Sciences
Specialization: Business Administration



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز
دراسة حالة مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

إشراف الأستاذ(ة):

- زرقان سهام

من اعداد الطالب(ة):

- قارت أيمن

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الاصلية	الرتبة	الاستاذ
رئيسا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر -أ-	بغنة سهيلة
مشرفا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر -أ-	سهام زرقان
مناقشا	جامعة خنشلة	أستاذ مساعد قسم -ب-	يحياوي نوال

السنة الجامعية: 2025/2024



لى من غرس فى حب العلم، وكان سندي الاول فى دروب الحياة...
لى من سهرت لاجلي، وضحت بفتحها وراحتها كي اصل لى ما انا عليه...
لى اُمي الحبيبة، نبع الحنان، ودعاؤها الذي يسبقني فى كل خطواتي.
ولى ابي، قوتي الاولى، وعنوان الصبر والمثابرة،
لكما اهدي ثمرة جهدي وتعب سنواتي، فنجاحي منكما وبكما.
لى اخوتي واخواتي الذين كانوا لي العون والرافع فى كل لحظة...
لى اصدقائي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح...
ولى كل من وعمني بكلمة طيبة، او دعاء صادق، او ابتسامة صامتة...
اهدي هذا العمل المتواضع، عرفانا وتقدير

أيمن

2025

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كان له الأثر الإيجابي في مسيرتي الدراسية، وأخص بالذكر أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة طيلة سنوات الدراسة، فكانوا لنا خير قدوة ومصدر إلهام.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى مشرفة المذكرة "د. زرقان سهام" على قدمته من دعم إرشاد وملاحظات ساهمت في إنجاز هذا العمل الأكاديمي.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتنان كبير لعائلي الكريمة، التي كانت السند الحقيقي والداعم الأول، فكل كلمات الشكر لا توفيهم حقهم على ما قدموه لي من تشجيع وتحفيز طوال مسيرتي.

وفي الختام، أود أن أشكر كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إخراج هذا العمل إلى النور، راجياً من الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح.



تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة، وذلك في ظل التحولات التي يشهدها نظام المالية العمومية في الجزائر، والتي تسعى إلى تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من موظفي المديرية، ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج SPSS

V22

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن الإصلاح الميزانياتي يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ويعزز من شفافية ومساءلة تنفيذ نفقات التجهيز، كما يساهم في تحسين التخطيط وضمان استدامة المشاريع من خلال تمويلها بشكل منتظم. كما أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة تأثيرية بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز، حيث بلغ معامل التحديد 48.4%، ومعامل الارتباط 69.5%، مما يدل على علاقة ارتباط موجبة وجيدة. وبينت الدراسة أن مستوى تطبيق الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في المديرية محل الدراسة يعد مرتفعاً.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الميزانياتي، تنفيذ نفقات التجهيز.

Abstract

This study aims to examine the impact of budget reform on the implementation of equipment expenditures in the Directorate of Public Works of Khenchela Province. This study examines the transformations taking place in the public finance system in Algeria, which seek to improve spending efficiency and enhance transparency in resource management. The study relied on a descriptive analytical approach. A field study was conducted using a questionnaire as the primary tool for collecting data from directorate employees, which was then statistically processed using SPSS V20.

The study reached several conclusions, most notably that budget reform contributes to improving the efficiency of resource allocation, enhancing transparency and accountability in the implementation of equipment expenditures, and contributing to improved planning and ensuring project sustainability through regular financing. The analysis results also demonstrated a significant relationship between budget reform and the implementation of equipment expenditures, with the coefficient of determination reaching 48.4% and the correlation coefficient reaching 69.5%, indicating a positive and positive correlation. The study also demonstrated that the level of implementation of budget reform and equipment expenditures in the directorate under study is high.

Keywords: budget reform, equipment expenditure implementation.

الصفحة	المحتوى
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز	
05 – 03	المبحث الأول: ماهية الإصلاح الميزانياتي
05 – 03	المطلب الأول: تعريف الإصلاح الميزانياتي
04	المطلب الثاني: دوافع الإصلاح الميزانياتي
05 – 04	المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الميزانياتي
08 – 06	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنفقات التجهيز
07 – 06	المطلب الأول: تعريف نفقات التجهيز
07	المطلب الثاني: أهمية نفقات التجهيز في التنمية الاقتصادية الاجتماعية
08	المطلب الثالث: تصنيف نفقات التجهيز
11-09	المبحث الثالث: ضرورة إصلاح سياسة الإنفاق العام
10 – 09	المطلب الأول: تخفيض الإنفاق العام وإعادة توجيهه
10	المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق الاجتماعي وسياسات الدعم
11	المطلب الثالث: تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بكفاءة وفعالية الإنفاق العام
الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وأثاره على نفقات التجهيز	
20-15	المبحث الأول: تطور النظام الميزانياتي في الجزائر
18 – 15	المطلب الأول: المراحل التاريخية لنظام الميزانياتي في الجزائر
19	المطلب الثاني: خصائص النظام الميزانياتي الحالي في الجزائر
20	المطلب الثالث: مشروع عصرنة ورقمنة أنظمة المعلومات الميزانيات لنظام المعلومات المتكامل لإعداد الميزانيات SIEGUD
26-21	المبحث الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر البرنامج والتحديات وشروط نجاحه
23 – 21	المطلب الأول: برنامج الإصلاح الميزانياتي
24	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإصلاح الميزانياتي
26-25	المطلب الثالث: شروط نجاح الإصلاح الميزانياتي
28-27	المبحث الثالث: تأثير الإصلاح الميزانياتي على نفقات التجهيز

فهرس المحتويات

27	المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز على المستوى الوطني
28	المطلب الثاني: دور المراقب الميزانياتي على الرقابة في الصفقات العمومية
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية ولاية خنشلة	
44-33	المبحث الأول: تقديم مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة
34-33	المطلب الأول: تعريف مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة
43-35	المطلب الثاني: تقديم وتحليل الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة
44 - 43	المطلب الثالث: أهداف ونشاطات مديرية الأشغال العمومية
57 -45	المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة الميدانية
46-45	المطلب الأول: منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات
49-49	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات
51-50	المطلب الثالث: الخصائص الديموغرافية للاستبيان
57-52	المطلب الرابع: تحليل النتائج المتحصل عليها
65-58	المبحث الثالث: مناقشة تحليل النتائج
62-58	المطلب الأول: عرض وتحليل وصفي لإجابات افراد العينة
65-63	المطلب الثاني: اختبار ومناقشة الفرضيات
71-68	الخاتمة
75-73	قائمة المصادر والمراجع
88-76	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
47	توزيع الفقرات على أبعاد المتغير المستقل (الإصلاح الميزانياتي)	01
47	توزيع الفقرات على أبعاد المتغير التابع (نفقات التجهيز)	02
47	توزيع الفقرات على أبعاد المتغير التابع (تنفيذ نفقات التجهيز)	03
49	طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية	04
50	نتائج اختبار قيم ثبات الدراسة (معامل الثبات ألفا كرونباخ)	05
51	معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية لهم	06
52	تحليل خصائص العينة - الجنس -	07
53	تحليل خصائص العينة - السن -	08
54	تحليل خصائص العينة - المستوى التعليمي -	09
55	تحليل خصائص العينة - المنصب الوظيفي -	10
56	تحليل خصائص العينة - الخبرة المهنية -	11
59-58	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عبارات الإصلاح الميزانياتي	12
60	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عبارات نفقات التجهيز	13
62 - 61	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عبارات تنفيذ نفقات التجهيز	14
63	نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز	15
65	نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز	16

فهرس الجداول والاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
56	المهكل التنظيمي لمديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة	01
55	نموزج الدراسة	02
54	تحليل خصاص العينة - الجنس-	03
53	تحليل خصاص العينة - السن-	04
52	تحليل خصاص العينة - المستوى التعليمي-	05
48	تحليل خصاص العينة - المنصب الوظيفي-	06
35	تحليل خصاص العينة - الخبرة المهنية-	07

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
79 - 76	الاستبيان	01
86 - 80	نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج SPSS v22	02
87	وثيقة تسهيل المهمة	03

مقدمة

توطئة

تعدّ الميزانية العامة للدولة أداة محورية في تجسيد السياسات العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. وتُشكّل نفقات التجهيز أحد أهم مكونات هذه الميزانية، نظراً لدورها الحيوي في تمويل المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية، بما يعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومات. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي شهدها البيئة الاقتصادية والإدارية، برزت الحاجة إلى إصلاحات عميقة في النظام الميزانياتي، تهدف إلى ترشيد الإنفاق، تحسين الكفاءة، وتعزيز فعالية تنفيذ البرامج التنموية.

لقد أصبحت مسألة الإصلاح الميزانياتي إحدى أولويات الدولة الحديثة، لما لها من تأثير مباشر على آليات التخطيط والتنفيذ، لاسيما فيما يتعلق بنفقات التجهيز التي ترتبط بدرجة كبيرة بقدرة الإدارة العمومية على تحويل الموارد المالية إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع. ويتجلى هذا التأثير في مدى التزام الإدارات المحلية والقطاعية بالمبادئ الجديدة للحكم الراشد، كالشفافية، والمساءلة، وتخصيص الموارد وفقاً لأولويات الحقيقية.

وتعتبر مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة من بين الفاعلين الأساسيين في مجال تنفيذ نفقات التجهيز، بحكم مسؤوليتها عن إنجاز وصيانة البنية التحتية، مما يجعل من دراسة أثر الإصلاحات الميزانياتية على أدائها مسألة ضرورية لفهم مدى نجاعة السياسات المتبعة والتحديات التي تعترض تنفيذ البرامج الاستثمارية في الميدان.

أولاً: إشكالية الدراسة:

في هذا البحث سيتم تسليط الضوء على الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز من خلال طرح الإشكالية التالية؛

ما مدى تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

1. ما واقع طبيعة العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة؟
2. ما هو تأثير الإصلاح الميزانياتي على زيادة كفاءة تنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية يجدر بنا صياغة فرضيات لتكون منطلقاً لدراستنا ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة.

رابعاً: دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع من مجموعة من العوامل من بينها:

- 1- الحدائة النسبية لأهمية الإصلاح الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العمومي وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية؛
- 2- الدور الحيوي لنفقات التجهيز في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة؛
- 3- الحاجة إلى فهم العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز، على المستوى الولائي؛
- 4- الحاجة إلى فهم العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز على المستوى الولائي؛
- 5- الرغبة الشخصية في فهم طرق الكولسة في مناقصة المشاريع الولائية؛
- 6- الرغبة الشخصية في فهم طرق الاستراتيجيات اللاقانونية للمسيرين للمشاريع الولائية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تكسني هذه الدراسة أهمية بالغة من الناحية النظرية والتطبيقية. فمن الناحية النظرية، تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي، وتوضيح العلاقة بين الإصلاحات المالية ومدى فعالية تنفيذ نفقات التجهيز، باعتبارها أداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية. كما تساعد على فهم أعمق لكيفية تكيف الإدارة العمومية مع التوجهات الجديدة في تسيير المال العام.

أما من الناحية التطبيقية، فتوفر الدراسة معطيات ميدانية يمكن أن تساعد صانعي القرار والمسؤولين المحليين، خاصة على مستوى مديريات الأشغال العمومية، في تشخيص التحديات التي تعيق تنفيذ المشاريع، واقتراح حلول واقعية لتحسين الأداء، وضمان فعالية أكبر في استخدام الموارد المخصصة للتجهيز. كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على ولاية خنشلة، ما يسمح بتسليط الضوء على واقع محلي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والاهتمام.

سادساً: أهداف الدراسة:

الأهداف المرجو تحقيقها من هذه الدراسة:

تحليل واقع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مع التركيز على التوجهات الحديثة في تسيير الميزانية العامة، خاصة ما يتعلق بالانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأداء؛

1. دراسة مدى تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز، من حيث الكفاءة، الفعالية، والالتزام بالآجال المحددة لإنجاز المشاريع؛

2. تقييم أداء مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة في تنفيذ مشاريع التجهيز، في ظل التغيرات التي فرضتها الإصلاحات الميزانية؛

3. رصد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ نفقات التجهيز على المستوى المحلي، واقتراح توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري في هذا المجال.

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

البعد المكاني: لقد تمت هذه الدراسة في مديرية الأشغال العمومية-خنشلة-

البعد الزمني: الدراسة في مديرية الأشغال العمومية ولاية خنشلة في الفترة الممتدة من 31 - 01 - 2025 إلى 24 - 04 - 2025.

ثامناً: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

تم استخدام في منهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اعتمد على مصادر البيانات الآتية:

1. البيانات الأولية: حيث تم استخدام أداة الاستبانة للحصول على البيانات من عينة الدراسة
2. البيانات الثانوية: حيث تم مراجعة أبرز ما ورد في الكتب والرسائل العلمية والمقالات الأكاديمية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

وتم تصميم أداة الدراسة بالاستفادة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإصلاح الميزانياتي وتم تطويعها بما يتلاءم مع أهداف الدراسة الحالية.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع:

1. يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، 2019، ص، ص: 15 - 24.

تناولت الدراسة جهود الدولة الجزائرية في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال، من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية موجهة لتحسين معيشة المواطنين عبر نفقات التجهيز. وأشارت إلى أن هذه النفقات احتفظت بإطار قانوني وميزانياتي موحد رغم تغير النماذج الاقتصادية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. كما اعتبرت سنة 1998 محطة مفصلية في إصلاح الإطار التنظيمي والميزانياتي لهذه النفقات، بما يعكس تأثير التحولات الاقتصادية على السياسة المالية للدولة.

2. ظريف خلدون، وعيل كريم، واقع تجسيد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر بالمصالح غير الممركزة للدولة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2023 - 2024.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق الإصلاح الميزانياتي في المصالح غير الممركزة للدولة الجزائرية، وذلك في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، من خلال دراسة حالة ميزانية مديرية التربية لولاية المسيلة لسنة 2023. وتوصلت الدراسة إلى أن المديرية وفرت بعض الموارد لمسايرة الإصلاح، لكنها لم تكن كافية، كما أن إعداد الميزانية تم مركزياً دون مراعاة اقتراحات المسؤولين المحليين، مما أثر على فعالية التنفيذ. وواجهت المديرية صعوبات متعددة في استهلاك الاعتمادات المالية، واقترحت الدراسة حلولاً لتفعيل الإصلاح بشكل أفضل.

3. وليد مسعودي، محمد لخضاري، الإصلاح الميزانياتي كآلية لعصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021 – 2022.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وفقاً للقانون العضوي 18-15، ودوره في عصرنة المحاسبة العمومية وتحسين فعالية الإنفاق العام. وقد أوضحت أن هذا الإصلاح جاء استجابة لتحديات القانون القديم 84-17، ويهدف إلى الانتقال من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير المبني على النتائج، من خلال اعتماد ميزانية البرامج متوسطة المدى. كما يسعى إلى تحسين كفاءة الأداء وتسهيل مراقبة الإنفاق من قبل البرلمان، عبر إعادة هيكلة الميزانية على أساس المهام والبرامج بما يعزز الشفافية ويربط التمويل بالنتائج.

4. رابع يعقوبي، العيد بوعزة، الإصلاح الميزانياتي ضمن قانون 15/18، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص القانون العام اقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022 – 2023.

سعت الدراسة إلى فهم أبعاد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، في ظل التحولات التي عرفها الفكر المالي عالمياً، حيث أكدت على ضرورة عصرنة النظام الميزانياتي الوطني لمواكبة المستجدات الدولية. وتطرق إلى أهمية احترام القواعد والضوابط في تحضير وتنفيذ الميزانية لضمان سيرها السليم، مع التركيز على الانتقال من تسيير قائم على الوسائل إلى تسيير موجه نحو النتائج، والاعتماد على إعداد الميزانية في إطار متعدد السنوات كأحد المحاور الأساسية لهذا الإصلاح.

5. قاشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي دراسة حالة خزينة ولاية البويرة، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.

تناول البحث دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، من خلال دراسة حالة خزينة ولاية البويرة، حيث تطرق إلى الإطار النظري للخزينة ونفقات التجهيز، ثم انتقل إلى دراسة عملية التنفيذ على المستوى المحلي. وركزت الدراسة على آليات تسيير رخص البرامج واعتمادات الدفع بأنواعها، إضافة إلى طرق تسديد نفقات التجهيز عبر الصفقات والفواتير، مع توضيح إجراءات الفحص والمراقبة، ومسار الدفع من طرف المحاسبين العموميين.

6. ميموني رابع، كشكش الأمين، التدقيق الخارجي ودوره في تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز العمومي دراسة حالة بلدية غرداية -، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2021 – 2022.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الخارجي في تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز العمومي على مستوى ميزانية البلدية، مع التركيز على آليات الرقابة القبليّة والبعديّة المعتمدة في البلديات. وتم دعم الجانب النظري بدراسة حالة مشروع من المخطط البلدي للتنمية بلدية غرداية، باستخدام المقابلات والمعطيات الميدانية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة الداخلية داخل الجماعات المحلية، بما يسهم في تحسين التسيير وتحقيق الأهداف التنموية.

7. سرباح خالد، بن عتو بن علي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي 18-15 (المبررات والاهداف)، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص 72 – 90.

تناولت الدراسة الميزانية العامة للدولة باعتبارها وثيقة تصدرها سلطة مختصة لتنظيم النشاط المالي للدولة، من خلال تقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة للسنة المالية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. كما أبرزت أهمية مواكبة الميزانية للمستجدات الاقتصادية والمالية الداخلية والدولية، مع التركيز على الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر، المتمثل في القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الأول

تمهيد

يُعدّ الإصلاح الميزانياتي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز كفاءة الإنفاق العمومي وتحقيق الاستقرار المالي. ويركّز هذا الإصلاح في الغالب على إعادة هيكلة النفقات العمومية بما يضمن ترشيد الموارد. ضمن هذا الإطار، تُعتبر نفقات التجهيز عنصراً حيوياً في دعم جهود التنمية. غير أن توجهات التقليل المالي قد تؤثر على هذا النوع من النفقات. لذلك، من المهم تسليط الضوء على الجوانب النظرية المرتبطة بالإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز لفهم أبعاد العلاقة بينهما.

من أجل الامام بجوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الإصلاح الميزانياتي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنفقات التجهيز

المبحث الثالث: ضرورة اصلاح سياسة الانفاق العام

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المبحث الأول: ماهية الإصلاح الميزانياتي

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول، أصبح الإصلاح الميزانياتي ضرورة ملحة لضمان استدامة الموارد المالية وتحقيق الكفاءة في إدارة المال العام. تُعتبر الميزانية العامة أداة أساسية في توجيه الموارد لتحقيق أهداف التنمية، إلا أن اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات يؤدي إلى عجز مالي متزايد قد يهدد استقرار الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الميزانياتي

أدت التحولات التي شهدتها معظم الدول المتقدمة في نهاية الربع الأخير للقرن الماضي بفعل وضع الاقتصاد العالمي المتغير إلى القيام بإصلاحات مالية، تعلقت في البداية بتخفيض الانفاق العام، ثم تطور مفهوم الإصلاح في بعض البلدان في أواخر الثمانينيات والتسعينيات إلى ظهور أفكار جديدة مستوحاة في معظمها من تقنيات التسيير في القطاع الخاص.¹

يأتي الإصلاح الميزانياتي في إطار التحضير لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، ويُعد بمثابة التطبيق الفعلي الأول للطريقة الجديدة في التسيير، وفقاً لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 18 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية والمعدل والمتمم.²

سعت وزارة المالية إلى تحديث نظام تسيير النفقة العمومية من خلال إصلاح منظومة الميزانية، في إطار ما يُعرف بالإصلاح المالي في شقه الميزانياتي. ويتكوّن هذا الإصلاح من جانبين أساسيين: إعداد الميزانية وتنفيذها. وفي الوقت الراهن، تشهد الأعمال التحضيرية تقدماً ملحوظاً على مستوى مرحلة إعداد الميزانية³

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإصلاح الميزانياتي بصفة عامة: الإصلاح الميزانياتي هو مجموعة من الإجراءات والتغييرات التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية للدولة الذي يعمل لتعزيز الكفاءة والشفافية في إعداد وتنفيذ الميزانية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة قصد تحقيق غايات تتمثل في تحسين التخطيط المالي وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة وتحسين الكفاءة وتطبيق مبادئ الإدارة المالية الحديثة

¹ محمد لكحل، "الحكامة المالية وترشيد الانفاق العام" (أطروحة دكتوراه)، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، قسم العلوم القانونية، 2020)، ص 126.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، رقم 1053 بتاريخ 30 أبريل 2022".

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية، جويلية 2021"، ص 7-8.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح الميزانياتي

لضمان إستدامة النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة استخدام الموارد. تسعى الحكومات والمؤسسات المالية إلى الإصلاحات الميزانية لأنها تعتبر من الأمور الحيوية، حيث تسعى العديد من الدول إلى تحسين الإدارة المالية العامة للدولة، لأنه يوجد علاقة طردية بين الإصلاح الميزانياتي وكفاءة وشفافية نفقات الدولة، لأن الدولة تسعى إلى تحقيق أكبر إستفادة من الميزانية المتاحة، وهذا يكون ناتج عن زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية العامة، وهذا يكون سوى عن طريق الإصلاح الميزانياتي. تتمثل أسباب الإصلاح الميزانياتي:¹

1. غياب الإطار الميزانياتي المتعددة لسنوات، وله تأثيرات سلبية على إدارة المالية العامة للدولة وتتمثل هذه التأثيرات في عدم الإستقرار المالي وصعوبة في التخطيط الإستثماري وتحديات في إدارة الديون وفقدان الشفافية والمسائل وتأثيرات سلبية على الثقة العامة وصعوبة تحقيق الأهداف التنموية وتحديات في التنسيق بين الوزارات وزيادة الإعتماد على التمويل الطارئ وصعوبة في تقديم الأداء وتأثيرات سلبية على الإستثمارات الأجنبية؛
2. ازدواجية الميزانية ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وهذا يشير إلى وجود نوعين مختلفين من الميزانيات في إدارة المالية العامة للدولة، والتي لها سلبيات تتمثل في تحديات التنسيق وتأثير سلبى على التنمية وصعوبات في التخطيط؛
3. تسيير النفقات المتركزة على الوسائل، وهي طريقة تركز على إدارة الموارد المتاحة لتحقيق أهداف محددة،
4. نقص سهولة قراءة وثائق الميزانية، وهذا يعتبر تحديا كبير بنسبة لدول، وهذا ناتج عن تعقيدات في المعلومات واستخدام مصطلحات فنية وتنسيق غير مناسب ونقص الرسوم البيانية؛
5. مراقبة مسبقة تركز على تطابق النفقة، وهي تتطلب تخطيط دقيقا وتنفيذ فعالا لضمان تحقيق الأهداف المالية المحددة؛
6. مراقبة ملحقة دون أثر على تحسين التسيير الداخلي، وهذا يكون ناتج عن إستراتيجيات معقدة؛
7. العيوب وثغرات التي ظهرت في القانون السابق 17/84 وتتمثل في نقص الحديث وأنه غير واضح وإحتوائه على أخطاء عديدة في القانون 84²17-.

¹ محمد لكحل، مرجع سابق الذكر، ص 128.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-350 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد الإطار الميزانياتي متوسط المدى.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الميزانياتي

- يتمثل الإصلاح الميزانياتي خطوة استراتيجية نحو بناء مستقبل اقتصادي أفضل. حيث تلعب دورا حيويا في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات المواطنين. على ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد أهم أهدافه فيما يلي:¹
1. عصرنة الأنظمة الميزانياتية الانتقال إلى ميزانية البرامج وهذا بتوحيد ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في حساب وحيد؛
 2. وضع أربعة مدونات جديدة تسمح وتصنيف جميع النفقات عوضا عن مدونة واحدة؛
 3. تحديد الأصناف الفرعية لنفقات وترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية. لنفقات ميزانية الدولة؛
 4. وضع نظام تسيير مركّز على النتائج والأداء عن طريق التخطيط والتنظيم وتحديد الأهداف والنتائج والتنفيذ والمتابعة والتكيف والتحسين المستمر والتواصل والمشاركة واستخدام التكنولوجيا²؛
 5. تحسين نظام التنبؤ، وهذا يكون ناتج عن كفاءة جيدة في معرفة مخاطر او منافع، والتصرف بطريقة التي تعالجه؛
 6. تعزيز نظام إعداد التقارير، وهذا يكون بواسطة تحديد الأهداف والمتطلبات واختبار المؤشرات المناسبة وتصميم قالب التقرير وتحديد الجدول الزمني لإعداد التقارير؛
 7. مساءلة المسيرين، وهي تعتبر جزءا أساسيا من الحوكمة الجيدة ونساعد في تعزيز الشفافية؛
 8. تعزيز وظيفة الاستشارة، وهذا يتطلب جهدا من خلال توفير الدعم والتدريب التواصل والفعال؛
 9. شفافية ووضوح المعلومات، وهذا يؤدي إلى بناء الثقة وتحسين إتخاذ القرار وتعزيز الإلتزام وزيادة الإبتكار والإبداع؛
 - 10 حوسبة الإجراءات، والتي تتمثل إيجابيتها في زيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء وتحسين الشفافية وتوفير التكاليف وزيادة المرونة؛
 11. تنصيب على مستوى كل وزارة خلية استراتيجية تتكفل برسم معامل الشق المتعلق بالتسيير وخلية ثانية تتكفل بشق المتعلق بالميزانية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، يحدد الأصناف الفرعية لنفقات الدولة وكذلك الترميز التصنيفي حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية، جويلية 2021"، ص 10.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنفقات التجهيز

تُعد نفقات التجهيز من بين أهم أنواع النفقات العمومية التي تعتمد عليها الدولة في إطار سياساتها المالية. يُقصد بها الأموال التي تُخصص لإنشاء أو تطوير الهياكل الأساسية والمرافق العمومية. وتكتسي هذه النفقات طابعاً استثمارياً لأنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

المطلب الأول: تعريف نفقات التجهيز

اختلفت المفاهيم والمصطلحات عن نفقات التجهيز سوف نتطرق في هذا المطلب عن تعريف نفقات التجهيز

تعريف نفقات التجهيز:

يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العمومية بأنها النفقات ذات الطابع النهائي والمخصصة لتنفيذ المخطط السنوي لتنمية وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي¹

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات التجهيز توزع حسب الخطة الإنمائية السنوية لدولة بقانون المالية السنوية وحسب قطاعات النشاطات المختلفة وتتفرع إلى ثلاثة أبواب الباب الأول يتمثل في الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة أما الباب الثاني يتمثل في إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة أما الباب الثالث يتمثل في النفقات الأخرى برأس المال.²

نفقات التجهيز تعتبر مصدر لتمويل المشاريع البنية التحتية لدولة بالقوانين المعدل والمتمة ولهذا يطلق عن نفقات التجهيز على أنها نفقات التجهيز العمومية³

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نفقات تجهيز بصفة عامة:

عرفت نفقات التجهيز عدة تقلبات من الناحية التنظيمية والقانونية بالنهج الاقتصادي المتبع في كل مرحلة هذا النوع من نفقات الميزانية العامة ولهذا تعتبر نفقات التجهيز جزءاً أساسياً من الميزانية العامة للدولة لأنها تساهم بنسبة عالية في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن ولهذا يمكن القول أن نفقات التجهيز تشير إلى التكاليف المرتبطة بإعداد وتنفيذ المشاريع و لبرامج التي تهدف لتطوير البنية التحتية لدولة، وتعزيز القدرات الاقتصادية وتحسين الخدمات العامة التي تتمثل في الاستثمار في البنية التحتية و التعليم و التدريب والرعاية الصحية والتكنولوجيا والابتكار وتكاليف المتعلقة بحماية البيئة والتكيف مع المناخ وتكاليف المتعلقة بتجهيز القوات المسلحة والأمن الداخلي لدولة ولهذا

¹ يلس شاوش بشير، المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 60.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17-84 المؤرخ في سنة 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقانون المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

تعرف نفقات التجهيز في الجزائر بكثير من التعقيدات على مستوى تقديرها وتحضيرها أو على مستوى تنفيذها وذلك بسبب تعلق هذه النفقات بإنجاز هياكل أساسية ضخمة وهذا يتطلب أن ترصد لها مبالغ معتبرة وتدخّل عدة إدارات متخصصة وتباع إجراءات لتنفيذها في إطار الصفقات العمومية بغاية ضمان تنفيذها.

المطلب الثاني: أهمية نفقات التجهيز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نظرا طابع المميز لنفقات التجهيز فإنها تنطوي على عدة فوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، لهذا يمكن القول أن نفقات التجهيز تعتبر محركا أساسيا لتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الإستثمار في البنية التحتية و المرافق العامة يمكن تحقيق نمو مستدام وتحسين جودة الحياة المواطنين وتعزيز العدالة الإجتماعية ولتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها يتطلب التخطيط السليم وتنفيذ نفقات التجهيز بشكل فعال يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

1. تعد وسيلة الدولة لتنفيذ التزاماتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الارتفاع وتحسين المستوى للمواطن في إطار عملية مخططة وتفاعلية بين كل من الجهات الحكومية وممثلي المجتمع الدولي؛¹
2. ضمان التوزيع العادل للاستفادة من المشاريع الاستثمارية والاستفادة من الخدمات الرئيسية، كتوفير مختلف الشبكات الضرورية من المياه الصالحة لشرب، التطهير، الإنارة، الطرقات، الكهرباء، الغاز، المواصلات، التربية، والتكوين تعد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية؛²
3. ترمي نفقات التجهيز إلى إنشاء بنية تحتية مختلفة تتمثل في طرقات مواني سكك حديدية....، والتي إذ لم يكن لها عائد اقتصادي مباشر، إلا أنها ضرورية لتحقيق أي انطلاقة اقتصادية، وجلب الاستثمار.³

ولهذا يمكن القول إن نفقات التجهيز لها أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تحفيز النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين جودة الحياة وتعزيز الإنتاجية وجذب الإستثمارات المالية وتعزيز الإستدامة والإبتكار والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الثالث: تصنيف نفقات التجهيز

تعتبر نفقات التجهيز جزءا أساسيا من أي خطة تنموية وتهدف إلى تعزيز البنية التحتية والحث على الرفاهية في المجتمع. لأنها تعتبر مجموعة من الاستثمارات التي تهدف الى تطوير المرافق العامة، وهي تساعد في فهم طبيعة النفقات

¹ قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984، ص 1040.

² يوسف، نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 10 فبراير 2009، ص 49.

³ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية القاهرة، الدار الجامعية، 2001، ص 13.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

وأهميتها وتستخدم هذه التصنيفات في توجيه السياسات العامة وتحديد الأولويات بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع والتنمية المستدامة.¹

■ **تصنيف حسب النشاط:** يجمع النفقات لكل برنامج و برنامج فرعي؛

■ **تصنيف إداري:** يسمح بتجميع النفقات لكل إدارة معنية (الوزرات و المؤسسات العمومية)؛

■ **تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لنفقات:** يجمع النفقات حسب نوع الأعباء ودمج بين ميزانية التجهيز أو بما تسمى الاستثمار و ميزانية التجهيز؛

■ **تصنيف حسب وظائف الدولة:** يمكن تجميع النفقات حسب الوظائف الكبرى لدولة المتمثلة في الصحة والتربية...؛

■ **تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة** تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها ، وتشكل نظاما متكاملًا يسمح في نفس الوقت بمعرفة الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة ، النتائج المنتظرة من هذه النفقة مقارنة بالأهداف الطبيعية الاقتصادية لهذه النفقة ، ربطها بوظيفة كبرى لدولة ، كما يتم تبعًا لذلك إعادة مدونة ميزانية جديدة التي من المفروض أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية المحددة في الدليل الإحصائي للمالية العمومية المعدة من قبل صندوق النقد الدولي. وهذا التصنيف ناتج عن محتوى الإصلاح الميزانياتي في مطلع سنوات ألفين، لما شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع عصرنه أنظمة الميزانية خاصة بعد العقدين المبرمين مع الشركة الكندية للخدمات والاستثمارات من اجل وضع نضام متماسك بوجه إعداد ميزانية الدولة (ميزانية حسب النشاط، ميزانية قائمة على النتائج) وجمع النفع العام الفرنسي الذي أوكلت له مهمة إعادة دورة النفقة كونها أحد المحاور الرئيسية لذلك المشروع والذي يشمل تغيير إجراءات تنفيذ نفقة الميزانية.

إن نفقات التجهيز تعتبر أداة إستراتيجية مهمة تساهم في تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية وهي على علاقة طردية مع التنمية المستدامة.

¹ يوسف جبلاوي، دروس المالية، مطبوعة جامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2015.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المبحث الثالث: ضرورة اصلاح سياسة تسيير الانفاق العام

لقد قامت السياسية التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية على تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق خصصة المؤسسات العامة بدعوى العجز المالي الناجم عن اتساع حجم الإنفاق العام بفعل اتساع تدخل الدولة في المجال الخاص مقابل تقليص دوره.

وعليه يقوم جوهر برامج المؤسسات المالية الدولية في الجانب المالي على تقييد الإنفاق العام مع اعتماد سياسيات تغييرات في النظام الضريبي في محاولة لزيادة الإيرادات الضريبية لكي تسمح للنشاط الاقتصادي الخاص القيام بدور فعال في الاقتصاد القومي استنادا إلى كفاءة الآليات التي يعتمد عليها.

باشرت الهيئات المالية الدولية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي سياسات في إطار ما صار يعرف بالمشروطة على توجيه سياسات الإنفاق وفق معايير عدة من أجل التقليل من هدر المال العام والسماح بتحقيق مردودية أفضل لتسييره.

المطلب الأول: تخفيض الانفاق العام وإعادة توجيهه

أولا: تخفيض الإنفاق العام

اتجهت سياسات المؤسسات المالية الدولية تحت تأثير التيار النيوليبرالي ومخرجات المدرسة النقدية لضرورة تقليص تدخل الدولة إلى الحد الأدنى ويتم هذا عبر تقليص حجم الإنفاق العام، يتم هذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التحلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في نفس الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن تركها للخواص، بالنظر لشح الموارد العامة، في هذا السياق اعتمدت البرامج المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي على إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد عرف الإنفاق الحكومي للحكومات المركزية انخفاضا حقيقيا في خمسة عشر بلد عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% وعرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا بمعدل يزيد عن 35% في حين شهد الإنفاق الجاري انخفاضا بمعدل 1.8%¹

تسمى هذه السياسية بترشيد الإنفاق العام لكنها في الحقيقية سياسية تقشفية تهدف إلى :

- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم بطريقة تدريجية؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة؛

¹مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر، داهومة، الطبعة الأولى، 2008، ص 24-25.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادته في مشروعات البنية التي تتكامل ولا تتنافس مع القطاع الخاص.¹

ثانيا: إعادة توجيه الإنفاق العام

المجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية هي التي نتمم بالإنفاق العام وإعادة توجيهه، الذي يهدف إلى تحسين كفاءة الانتفاع الموجود وذلك بواسطة تغيير هيكل الإنفاق العام الذي يحتوي على:

- تشجيع الاستثمار الحكومي وفق معايير المدروسة الاقتصادية

- لضمان نجاح الاستثمارات الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات وهذا عن طريق تخصيص جزء من الإنفاق الجاري لهذه العملية.

- الاهتمام بأسباب انخفاض الإنتاجية الحكومية.

- لتحقيق الهدف المنشود يجب البحث عن كفاءة الإنفاق العام وأفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام.²

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام الاجتماعي وسياسات الدعم

تقوم سياسات الصندوق النقد الدولي على المطالبة بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى لأن هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي لتدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية.³

ولغرض تجنب حدوث نتائج عكسية لسياساتها الرامية لتخفيض كل أشكال الدعم تدعو المؤسسات المالية إلى ضرورة ترشيد هذه العملية للوصول لترشيد السياسات الاتفاقية، وذلك عبر إقامة برامج موجهة لزيادة الفرص لهذا الدعم شريطة ألا يكون مباشرا.

1 مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 24، 25.

2 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 194، 193.

3 مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

المطلب الثالث: تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بكفاءة وفعالية الانفاق العام

ترى المؤسسات المالية أن شح الموارد المالية وتوزيعها بعد أحد أهم المهام التي تؤديها الحكومات وبحسب البنك الدولي فإن نجاح الحكومة في تحقيق هذه الأهداف يتعلق بتحقيق إصلاح تسيير المالية العامة الذي يشكل إصلاح تسيير المالية العامة الذي يشكل إصلاح إدارة الحكم في كافة بلدان العالم تقريباً، ولكي تتمكن الحكومات من أداء مهمتها الاتفاقية كما يجب عليها الالتزام بممارسات تسيير للمالية العامة تلي بعض المعايير الراسخة التي صاغتها ومنها.

- ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة 1998؛
- تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة 2001؛
- برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية في عام 2001؛
- الممارسات الجيدة في مجال شفافية الميزانية 2002؛
- إطار دعم النزاهة في الصفقات العمومية 2004؛
- إطار الإنفاق متوسط المدى (CDMT) ؛
- دليل الشفافية في تقارير الميزانية الحكومية.

تتضمن هذه المعايير مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء على الدول التي تسعى لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق العام الالتزام بما بحيث يجب على " نفقات الحكومة أن تكون معقولة بمعنى أن تتم في إطار يضمن التوافق بين الإنفاق وأهداف السياسة النقدية والمالية. بالإضافة إلى استدامة الإنفاق على المدى الطويل، كما يترتب على الحكومات توزيع الموارد العامة على أكمل وجه بين مختلف القطاعات وفئات الإنفاق بطريقة تعكس أولويتها السياسية... كما يجب على الإنفاق أن يكون كفواً أي أن يساهم في تعظيم الناتج بالنسبة المجموعة محددة من المدخلات، وأن يكون فعالاً بمعنى أن يدعم تحقيق أهداف الحكومة بنجاح، بالإضافة إلى ذلك على الإنفاق أن يكون شفافاً، أي أن يتم وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة، وأن يراعي الضوابط والموازن المناسبة لضمان الاستقامة المالية...¹

1 البنك الدولي، إصلاح إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لمحة عامة عن التجربة الإقليمية، تقرير رقم 55061، 2010، ص

الفصل الأول: دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

خلاصة الفصل

تتناول هذا الفصل دراسة نظرية للإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز، حيث تم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي والهيكلية الذي يُحيط بهاذين المفهومين الأساسيين في مجال المالية العامة، تم التطرق إلى ماهية الإصلاح الميزانياتي في المبحث الأول، من خلال عرض تعريفه في المطلب الأول، والدوافع التي دفعت الدولة إلى تنبيهه في المطلب الثاني، والمتمثلة أساساً في الحاجة إلى تحسين فعالية الإنفاق العمومي، وضمان الشفافية، وتحقيق التوازن المالي. كما تم إبراز أهداف الإصلاح الميزانياتي التي تسعى إلى ترشيد الموارد، وتطبيق مبدأ المحاسبة على الأداء في المطلب الثالث.

أما في المبحث الثاني، فقد تم التطرق إلى نفقات التجهيز باعتبارها أداة حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل المشاريع الكبرى والبنية التحتية. تم تقديم تعريف شامل لها في المبحث الأول، وبيان أهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ظروف العيش في المطلب الثاني، إلى جانب تصنيفها حسب طبيعتها ومجالات تدخلها.

وفي المبحث الثالث، فقد تم الطرق إلى ضرورة إصلاح سياسة الإنفاق العام من خلال دراسة تخفيض الإنفاق العام وإعادة توجيهه الذي يعد سياسة المؤسسات المالية لدولة، وصولاً إلى ترشيد الإنفاق الاجتماعي وسياسات الدعم الذي يُعدّ من سياسات صندوق النقد الدولي، وصولاً إلى تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بكفاءة وفعالية الإنفاق العام الذي يعد من أهم مهمات التي تؤدبها الحكومات.

تُبرز هذه الدراسة أهمية الإصلاحات الميزانياتية في تحسين كيفية تنفيذ نفقات التجهيز، وضرورة مواكبة الإدارة العمومية لهذه التحولات من أجل ضمان فعالية الاستثمار العمومي وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

تمهيد

يعتبر الإصلاح الميزانياتي في الجزائر خطوة حيوية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد. يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور نظام الميزانية العامة، والإصلاحات التي تم تنفيذها، وتأثيرها على نفقات التجهيز، تاريخ نظام الميزانية العامة في الجزائر، بدءا من مرحلة الاستقلال وحتى الوقت الراهن.

سيتم استعراض التغيرات الهيكلية التي طرأت على النظام، وكيف أثرت التحولات الاقتصادية والسياسية على إعداد وتنفيذ الميزانية، تحليل البرامج الإصلاحية التي تم اعتمادها لتحسين كفاءة الميزانية، مع التركيز على التحديات التي واجهت تنفيذ هذه الإصلاحات. كما سيتم تناول دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في دعم هذه البرامج، كيفية تأثير الإصلاحات الميزانياتية على نفقات التجهيز، بما في ذلك استثمارات البنية التحتية والمشاريع التنموية. سيتم تحليل نتائج هذه النفقات على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: تطور نظام الميزانياتي في الجزائر.

المبحث الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر البرامج والتحديات وشروط نجاحه.

المبحث الثالث: تأثير الإصلاح الميزانياتي على نفقات التجهيز.

المبحث الأول: تطور نظام الميزانياتي في الجزائر

تطور النظام الميزانياتي في الجزائر يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر ويسعى دائماً إلى تحسين الأداء المالي والإداري ولهذا قسمت المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول المراحل التاريخية لنظام الميزانياتي في الجزائر والمطلب الثاني خصائص النظام الميزانياتي الحالي المطلب الثالث مشروع عصرنة ورقمنة أنظمة المعلومات الميزانياتية لنظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية. SIGBUD.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لنظام الميزانياتي في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب أهم القوانين المنضمة منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا؛

أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1975

تبنت الجزائر بعد الاستقلال مبدأ استمرارية العمل بالتشريع الفرنسي، وذلك كخيار تقني فرضته ضرورة الحفاظ على النظام العام وتفادي الوقوع في فراغ قانوني، خاصة وأن الدولة كانت في بدايات تأسيسها كمؤسسات وسيادة وطنية. فغياب القوانين أو تأخر صدورها كان من شأنه أن يعيق سيرورة الدولة ويؤثر سلباً على تسيير شؤونها الحيوية، وعلى رأسها الشأن المالي والإداري.

واستناداً إلى هذه المعطيات، أقرّ المجلس الوطني التأسيسي، خلال الثلاثي الثاني من سنة 1962، القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، والذي ينصّ على استمرار العمل بالقوانين المعمول بها إلى غاية نهاية سنة 1962، باستثناء ما يتعارض منها مع مبدأ السيادة الوطنية. ويُعدّ هذا النص التشريعي بمثابة الإطار الانتقالي الذي سمح للدولة الجزائرية بالتحكم في مرحلة ما بعد الاستعمار دون الوقوع في اضطرابات قانونية أو مؤسساتية¹.

وفي هذا الإطار، وأصل العمل بالأمر الفرنسي الصادر في 2 جانفي 1959 والمتعلق بالقوانين المالية، نظراً لأهميته في تنظيم مالية الدولة وتسيير الميزانية العمومية.

غير أن هذا الوضع الانتقالي لم يدم طويلاً، حيث عملت الدولة الجزائرية، ابتداءً من سنة 1965، على بلورة تشريع وطني مستقل يتماشى مع التوجهات الجديدة للدولة المستقلة. وهنا، يُسجّل إصدار الأمر المؤرخ في 31 ديسمبر 1965، الذي لم يقتصر فقط على تحديد قانون المالية لسنة 1966، بل تضمّن أيضاً أحكاماً تنظيمية ذات طابع عام تهدف إلى إرساء أسس قانونية لإعداد قوانين المالية المستقبلية، في انتظار صدور قانون شامل ينظم هذه العملية بشكل دائم.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

ومن بين المبادئ التي جاء بها هذا الأمر، نُشير إلى ما ورد في المادة 03، والتي نصّت على الفصل بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وذلك في إطار تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الموارد العمومية، حيث تُعنى ميزانية التسيير بالنفقات الجارية للدولة، في حين تُخصّص ميزانية التجهيز للنفقات الاستثمارية.

ثانيا: مرحلة من 1984 إلى 2018:

بدأت هذه المرحلة من صدور القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، والتي انتهت بصدور القانون العضوي للقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الذي سنتطرق لهم بشيء من التفصيل فيما يلي:

1. ظروف صدور القانون رقم 17-84:

إن غياب نص وطني ينظم المالية العمومية في الجزائر غداة الاستقلال لم يؤثر على التشريع الخاص بمالية الدولة، فالأمر المؤرخ في 02 جانفي 1959 كان الدارة الفعالة في تنظيم ميزانية الجزائر، حيث أن السلطات الجزائرية إثر مراجعة سير الاقتصاد الجزائري، أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1980 تم تبني فكرة إنشاء مشروع ينظم المالية العمومية وبالخصوص قانون المالية. فبفعل ضرورة إعادة البنية الاقتصادية نتج عنه إعادة النظر في القواعد التي تحكم كل ميادين المالية العمومية في الجزائر، الميزانية، الخزينة، الضرائب، المحاسبة العمومية والرقابة على الأموال. فكل هذه القواعد أوجبت التماشي مع الإصلاحات الاقتصادية التي أوردتها السلطات السياسية ومع التوجهات المنصوص عليها في الميثاق الوطني ل 27 جوان 1976 و مبادئ دستور 22 نوفمبر، 1976 فظروف نشأة التشريع في الشؤون المالية للدولة لم تكن عشوائية، بل كانت تعبيراً لملائمة أوضاع سياسية واقتصادية وتنفيذاً لأحكام دستور 1967²

مصادره: إن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية من بين القوانين التي ساهمت في البناء القانوني للدولة فهو بمثابة امتداد وتطبيق لأحكام جميع الدساتير، حيث أنه يستمد أساسه من الدستور أولاً ثم من النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتتمثل مصادره فيما يلي:³

- الدستور: المواد 149 و 151 من دستور 1976؛
- المواد 114 و 115 من دستور 1989؛
- المواد 122 و 123 من دستور 1996؛
- الأمر: المؤرخ في 2 جانفي 1959 المتضمن القانون العضوي لقوانين المالية الفرنسية.

¹وزارة المالية. "عرض أسباب القانون رقم 84-17 المؤرخ 7 جويلية 1983 المتعلق بالقوانين المالية." م ش و، ص 2.

²المراجع السابق، ص 4.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

- قوانين المالية: منذ الاستقلال الجزائر إلى غاية صدوره.

- المرسوم: المؤرخ في 13 نوفمبر 1950.

خصائص القانون¹ 84-17:

يعتبر القانون رقم 84-17 بمثابة النص 4 الذي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية، وهو بمثابة النص الشامل الذي وضع حدا للممارسات التشريعية والتنظيمية المستفرفة ومن بين خصائص القانون رقم 84-17 كونه عمل على وضع مبادئ عامة حول تحضير والتصويت وتنفيذ قوانين المالية ومضمونها. وقد عرف عدة تعديلات كتالي:

القانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والقانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 والرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 والرسوم التشريعي رقم 15-93 المؤرخ في 4 ديسمبر 1993 والرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1994؛

إن القانون 84-17 يعتبر في الوقت الحالي هو القانون المرجعي لقوانين المالية. إلا أن المنطق والقانون يفترضان وجود علاقة تدرجية بين القانونين (قانون المالية والقوانين المرجعية) ولكن كيف يمكن افتراض هذه العلاقة التدرجية بين قانونين صدرتا عن نفس السلطة وب نفس الكيفيات مع وجوب تقيدهما بالآخر، القانون 84-17 له نفس القوة.²

2. القانون العضوي 15-18³

يُعرف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 15-18، الصادر في 2 سبتمبر 2018، بأنه الإطار القانوني الجديد للميزانية، والذي يُعد بمثابة دستور مالي يهدف إلى إحداث إصلاح معمق في أساليب التسيير العمومي، من خلال تحديد أهداف واضحة وتفعيل الرقابة على أداء المسيرين. وقد اعتبره المختصون ثمرة تعاون كبير بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لما حظي به من دعم سياسي واسع. ويسعى هذا القانون إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، من أبرزها: إصلاح وعصرنة إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو تحقيق النتائج والفعالية المرجوة، تعزيز الشفافية في الوثائق الميزانياتية، وتحسين عرض ميزانية الدولة. كما يهدف إلى تفعيل أساليب التقييم والتصويت على القوانين المالية، تعزيز الإعلام والمراقبة البرلمانية على المالية العامة، تطوير النظام المحاسبي للدولة، وتحسين كفاءة وفعالية النفقات العمومية.

Denideni Yahia, la pratique du systemebudgetaire de l'Etat en Algerie, OPU, 2002, p 6.1

²الوثائق المهنية: مدونة الميزانية والمحاسبة العمومية. دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، 2014، ص 12.

³أمين صابة، كمال بن موسى، "دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 15-18 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 258-281.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

ركز القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية على عدة توجهات كبرى، أهمها: دعم التوازن الهيكلي للميزانية من خلال تمويل نفقات التسيير بالعائدات العادية وتحقيق الاستدامة، وتبني المقاربة الميزانياتية على المدى المتوسط لتقدير الإيرادات والنفقات لثلاث سنوات قادمة. كما يسعى إلى تسيير النفقات العمومية وفقاً للنتائج عبر برجة الأهداف وتقييمها بمؤشرات أداء، مع إرساء مبدأ الحرية والمسؤولية للمسيرين وتوسيع صلاحياتهم في نقل الاعتمادات. إضافة إلى توحيد الميزانية ضمن هيكل موحد يشمل نفقات التسيير والاستثمار، باعتماد تصنيفات دقيقة (حسب النشاط، الطبيعة الاقتصادية، الوظائف، والهيئات الإدارية). كما يعمل القانون على تعزيز الشفافية من خلال إعادة هيكلة قانون المالية، توسيع الوثائق المرفقة، وتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالأداء، مع الانتقال من منطقتي الوسائل إلى منطق النتائج في تسيير المال العام.

المطلب الثاني: خصائص النظام الميزانياتي المالي

النظام الميزانياتي الحالي في الجزائر يتميز بالخصائص التالية الشفافية والمسؤولية والتخطيط الاستراتيجي والمرونة والتركيز على النتائج والتكامل واستخدام التكنولوجيا وهذه الخصائص تعكس جهود الجزائر نحو تحسين إدارة الميزانية وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالي.¹

1- الانتقال من الميزانية التقليدية إلى ميزانية البرامج والأداء:

- ✓ التركيز على النتائج: بدلاً من التركيز على الوسائل، يتم التركيز على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من خلال البرامج والمشاريع الحكومية؛
- ✓ ربط الموارد بالأهداف: يتم تخصيص الموارد المالية للبرامج والمشاريع التي تحقق أهدافاً محددة وقابلة للقياس؛
- ✓ تحسين المسائلة: يتم مساءلة المسؤولين عن تحقيق النتائج المرجوة من البرامج والمشاريع التي يشرفون عليها.

2- تعزيز الشفافية والإفصاح

- ✓ نشر المعلومات: توفير معلومات كافية وواضحة عن الميزانية للجمهور، بما في ذلك أهدافها ومكوناتها وكيفية إنفاق الأموال العامة؛
- ✓ إشراك المواطنين: إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المتعلقة بالميزانية من خلال آليات مختلفة مثل الاستشارات العامة.

3- ترشيد الإنفاق العام:

- ✓ مكافحة التبذير: تحديد أوجه التبذير في الإنفاق العام والعمل على تقليلها؛
- ✓ تحسين كفاءة الإنفاق: تخصيص الموارد المالية للبرامج والمشاريع الأكثر فعالية وكفاءة.

¹ قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984، ص 1040.

4- تطوير القدرات المؤسسة:

✓ تحديث الأنظمة: تحديث الأنظمة والإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الميزانية؛

✓ تدريب الموظفين: تدريب الموظفين على أحدث أساليب الإدارة المالية الميزانياتية.

المطلب الثالث: مشروع عصرنه ورقمنة أنظمة المعلومات الميزانياتية لنظام المعلوماتي

المتكامل لإعداد الميزانية SIGBUD يعد مشروع تحديث وعصرنه النظام الميزانياتي في الجزائر مشروعاً طموحاً يهدف إلى تحقيق إصلاحات جذرية في الإدارة المالية العامة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، إلا أن المشروع يحظى بدعم كبير من الحكومة، ومن المتوقع أن يحقق نتائج إيجابية في المدى المتوسط والطويل.¹

أولاً: ما هو نظام SIGBUD

هو نظام معلوماتي متكامل لإعداد الميزانية، يهدف إلى رقمنة جميع مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها. يركز نظام الميزانية الجديد على وضع نظام لتحضير الميزانية SIGBUD مبني حول تسعة 09 أبعاد: النشاط والهيئة الإدارية والإقليم ومصدر التمويل واقتراح الميزانية والتصنيف الاقتصادي حسب طبيعة النفقات والمشاريع ونتيجة المخرجات والتأثير متوسط المدى.

- تم تثبيت هذا التطبيق منذ جويلية 2017 على خزانات المعلومات للمديرية العامة للميزانية، ويمكن الوصول إليه عبر الشبكة المحلية لوزارة المالية؛
- وتم تكوين فريق من المديرية العامة للميزانية في التسيير الوظيفي للنظام، وهو مسؤول حالياً عن تسيير النظام وضبط حلوله؛
- ويتولى فريق آخر مكون من المكلفين بالقطاعات بالمديرية العامة للميزانية مسؤولية جميع عمليات إدخال البيانات المتعلقة بميزانية البرامج؛
- يذكر أن إنشاء هذا النظام قد عرف عدة اضطرابات منها تقنية ومنها تعاقدية فعملية التشغيل التي تتطلب إدخال البيانات وضبطها قد تباطأت، في البداية بسبب الأزمة الصحية العالمية وبعدها بسبب ظهور بعض القيود التقنية المتعلقة باستقرار النظام.

ثانياً: أهدافه الرئيسية:

- تحسين كفاءة وفعالية إعداد الميزانية وتنفيذها؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة؛
- توفير معلومات دقيقة وحديثة لصناع القرار؛

¹ قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984، ص 1040.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

- تسهيل عملية اتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة؛
- دعم التخطيط المالي والاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر البرامج والتحديات وشروط نجاحه

الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز الاستدامة المالية وتتضمن هذه الإصلاحات عدة جوانب منها تحسين إدارة النفقات وتعزيز الشفافية والمساءلة والجزائر تواجه عدة تحديات اقتصادية كبيرة بما في ذلك تقلب أسعار النفط والغاز مما يجعل الإصلاحات الميزانياتية ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ولهذا قسمت المبحث إلى ثلاثة مطالب المطالب الأول برامج الإصلاح الميزانياتي في الجزائر المطالب الثاني التحديات التي تواجه الإصلاح الميزانياتي في الجزائر المطالب الثالث شروط نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

المطلب الأول: برامج الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المحاور الكبرى التي جاء بها مشروع العصرية:

أولا: الاعتماد على إطار متعددة السنوات في إعداد الميزانية

هذا الأسلوب يعتبر آلية جديدة وفعالة في تسير الموارد العمومية، كما أنه يعبر بصورة جلية وواضحة على المحاور الكبرى للسياسة العامة للدولة، فيما يخص تقدير النفقات، أنه يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سنوات كاملة في عملية التقدير، أي السنة المالية الجارية إضافة لسنتين لاحقتين وهذا لا يعني أنه تم التخلي مبدأ سنوية الميزانية، لأنه يبقى على سنوية الرخصة الممنوحة من البرلمان في تنفيذ الميزانية.¹

- بمعنى أن الإطار المتعدد السنوات في إعداد الميزانية يعرض في وثيقة للإشارة فقط للالتزامات المستقبلية للدولة، حيث تتم المصادقة في البرلمان على جزء منه والذي يمثل السنة المالية؛
- وعلى هذا الأساس، يمكن للمسيرين على مستوى القطاعات الوزارية تحسين مسار البرمجة والتحضير للميزانية وبالتالي تحديد الأهداف متعددة السنوات فيما يخص عملية الإنفاق وهو ما يساعدهم في تعديل البرامج تماشيا مع الاعتمادات المتاحة، وتعتمد على ميزانية البرامج المدرجة ضمن نفقات متوسطة المدى، ويقضي بذلك الأفق المتعدد السنوات ميزانية متعددة السنوات وتكون عامة للسنوات الثلاثة المزاجية حتى وإن كان مبدأ السنوية مفروضا في مجال المالية العمومية، فإن البرامج الحكومة كثيرا؛

ما تتعدى الإطار السنوي، بالخصوص في تطبيق سياساتها المتعلقة بالاستثمارات العمومية.²

¹ عكة عبد الغاني، "نحو عصرية أنظمة الميزانية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 2008، ص 52، 56، 58.
² وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، "عرض أسباب القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية" أمام البرلمان، أبريل 2018، ص 2.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

وهذا ما أكدته المادة 05 من القانون العضوي الجديد 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، لتي جاءت في الباب الأول تحت عنوان أحكام عامة، حيث تنص المادة 05 على:

يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء و عليه فإن ميزانية متعددة السنوات لدائرة وزارية ما و المشكلة من مجموعة برامج و التي تعبر عن أهداف مسطرة من قبلها، يتم التصويت عليها حسب البرامج بدالا من الأبواب و القطاعات كما هو معمول به حاليا.¹

ثانيا: إعداد الميزانية وفقا لبرنامج يركز على تحقيق النتائج

إن هذه الصيغة في إعداد الميزانية على أساس البرامج التي تعد من طرف الدوائر الوزارية وفق لاحتياجاتها وأهدافها المسطرة مسبقا جاءت لتحل محل الأبواب والقطاعات المعتمدة في النظام الحالي، وهي تأخذ في الحسبان مؤشرات النجاح وتسمح لكل دائرة وزارية تخطيط وبرمجة كل العمليات. (والأنشطة) التي تقع تحت مسؤوليتها، حيث أن البرنامج يضم مجموعة من العمليات التي تتلاءم مع الأهداف والتوجيهات العامة للحكومة كما تسمح بتغطية مالية مناسبة لأنشطة الوزارات عرض أسباب التي تضمنها القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، من طرف وزارة المالية وعليه فإن البرامج تضم كل نفقات الميزانية الموجهة للوضع حيز التنفيذ للعمليات الهادفة لتجسيد المهام الكبرى المحددة من طرف الدائرة الوزارية وذلك لتلبية احتياجات المرفق العام خدمة للمنفعة العامة، وهذا لتحقيق أهداف استراتيجية محددة².

الغلاف المالي ← البرامج ← البرامج الفرعية ← الأنشطة

وعلى هذا الأساس فإن المسيرين المختصين ملزمون بالتسطير لكل البرامج والبرامج الفرعية والعمليات (الأنشطة) لدائرهم الوزارية، الأهداف والنتائج المنتظرة، والتكلفة اللازمة لتحقيق الأهداف ومعايير النجاح المعتمدة، كما هم ملزمون بتقديم تقارير دورية، عن حالة تنفيذ هذه البرامج للتقييم من طرف (البرلمانيين، أجهزة الرقبة.... الخ) وذلك لتقدير فعالية الأهداف والتأكد من تحقيق النتائج المسطر لها، حيث تقاس فعالية هذه البرامج من خلال الاعتماد على معايير الأداء الآتية³:

- قياس الفارق بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة؛

1 محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة: النفقات، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 67.

2- عكة عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

. Damien Catteau, Droit budgétaire, Comptabilité publique, 5eme édition Hachette supérieur, France, p443

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

- تقييم النتائج المتحصل عليها مقارنة بالنتائج المنتظرة والموارد المسخرة، هذا يسمح بوضع تعديلات على المبادرات المفترسة.

إذن هذا النمط الجديد في إعداد الميزانية يجبر كل القطاعات الوزارية على ما يلي:

- تحديد اختصاصاتها؛
- تحديد مدونة الأنشطة الخاصة بها والغلاف المالي الضروري لإنجاز أهدافها؛
- إعداد برنامج الإدارة العامة؛
- تحديد مراكز المسؤولية المكلفة بالبرنامج؛
- تحديد أهداف كل برنامج من خلال إعداد تقرير سنوي حول الأولويات والتخطيط لها؛
- تحديد النتائج المتوقعة ومؤشرات النجاح المعتمدة في ذلك.

وخلاصة لذلك فإن هذه الصيغة في إعداد الميزانية تضم الاعتمادات الممنوحة لقطاع وزاري معين حسب البرنامج.¹

أما البرامج فهي تضم إجمالي العمليات (الأنشطة) التي تتوافق مع الأهداف والتوجيهات العامة المسطرة من طرف الحكومة، كما تسمح بتدعيم هذه المبادرات بالإمكانات المناسبة لذلك فهي محددة مبنية على أساس أهداف مسطرة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإصلاح الميزانياتي

الصعوبات التي تواجه الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: يعرف مشروع إصلاح الميزانياتي في الجزائر تأخرا في التنفيذ بسبب مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تنفذه وتطبيقه بالكامل، هذه الصعوبات التي يتوجب على الحكومة الجزائرية تجاوزها بسرعة للاستفادة أكثر من الآثار الإيجابية المتوقعة للإصلاح الميزانياتي في الجزائر هناك العديد من الصعوبات التي حالت دون تنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر إلى حد الآن نذكر منها:²

- قلة استيعاب وفهم فلسفة التسيير القائم على النتائج، من طرف معظم المسؤولين وتخوفهم من عملية؛

- تسليم الحسابات وتقييم النتائج؛

- قلة البيانات والإحصائيات والخبرة للتنبؤ المتوسط الأجل لنفقات المشاريع وبالبرامج الحكومية؛

- ندرة الخبراء والكفاءات اللازمة من الموظفين لتطبيق الإصلاح الميزانياتي؛

1- عكة عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2Ministère des Finances, DGB, l'avant-projet de la loi organique relative à la loi des Finances, 2008, p1.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

- قلة مشاركة إدارات المديرية العامة للميزانية في الدورات التكوينية المخططة في المشروع؛
- غياب الوعي الكافي بالآثار الإيجابية لإصلاح نظام الموازنة العامة؛
- التأخر في إصلاح النظام المحاسبي للدولة؛
- ضعف التنسيق والتعاون بين الإدارات العامة الحكومية والمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية فيما يتعلق بالإصلاح الميزاني؛
- قلة دعم ومتابعة البرلمان لإنجازات المتعلقة بمشروع إصلاح نظام الموازنة العامة؛
- نقص الوسائل، وقصور نظام المعلومات الحالي من تطبيق المشروع.

المطلب الثالث: شروط نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

أهم الشروط الضرورية لنجاح تجربة إصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر:¹

أ- إصلاح الإدارة العمومية:

يعتبر إصلاح الإدارة العمومية شرط أساسيا لتحقيق اصلاح النظام الميزانياتي، وذلك من أجل تكييف الإدارة مع الإجراءات والأساليب الجديدة الذي يحملها النظام الجديد، وفي هذا السياق نتطرق لثلاثة محاور الإصلاح الإدارية العمومية.

1- إصلاح الإدارة المكلفة بالميزانية العامة:

تعتبر وزارة المالية المسؤول الأول، والرئيسي عن مختلف مراحل إجراءات الميزانية العامة لذلك يعتبر تكييف وتحديث وظائف مهام وزارة المالية مع العناصر الجديدة التي يحملها الإصلاح الميزانياتي محورا أساسيا في إصلاح الإدارة العمومية.

2- إصلاح الإدارة العمومية:

يشمل إصلاح الإدارة العمومية في هذا المجال توسيع مهامها وصلاحياتها بما يمكنها من التكيف مع العناصر الجديدة للإصلاح الميزانياتي وبمس هذا الإصلاح من مختلف الهيئات والإدارات العمومية.

1 جلالة علي، عيدة أنوار، وآخرون، "الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يوم 4 أكتوبر 2023: قراءة تحليلية في مشروع الإصلاح الميزانياتي"، ص 13-15.

3- تخصيص خلايا إدارية لمتابعة أعمال الإصلاح:

تم في هذا الإطار خلق لجان مختصة في عملية متابعة الإصلاح الميزانياتي على مستوى وزارة المالية والوزارات الأخرى والهيئات العمومية توكل لها مهمة متابعة تحقيق العناصر المكونة للإصلاح على مستوى إدارتها.

ب- تحسين العلاقة بين البرلمان والحكومة:

تمثل الحكومة محور السلطة التنفيذية بينما يمثل البرلمان محور السلطة التشريعية لذلك يعتبر توطيد وتحسين العلاقة هذين المحورين شرطا أساسيا لنجاح الإصلاح الميزانياتي.

ت- تكوين العمال المسيرين:

يمثل العنصر البشري عاملا أساسيا لنجاح النظام الميزانياتي فلا يمكن تصور تحقيق ونجاح إصلاح إذا كان العنصر المسير لهذا الإصلاح غير مؤهل لذلك، لهذا فإن عملية تكوين العمال والمسيرين في مجال الإصلاح الميزانياتي تمكنهم من التكيف مع العناصر الجديدة وتضمن الاستعمال الأمثل لها من طرف هؤلاء المسيرين.

ث- التطبيق التدريجي لمحاور الإصلاح:

يعتبر التطبيق التدريجي للمحاور النظام الميزانياتي الجديد عاملا مهما لنجاح هذا النظام، لذا بأن يتم تحقيق مختلف محاور الإصلاح على مراحل تدريجية متتابعة لتتمكن كل الإدارة والمسيرين من التأقلم وحسن تطبيق هذه المحاور بما يخدم استراتيجية الإصلاح وليس العكس، ولهذا اعتمدت الجزائر رزنامة طويلة المدى لإرساء مختلف عناصر الإصلاح الميزانياتي بشكل تدريجي.

ج- توفير وسائل الإعلام والاتصال في مجال الإصلاح الميزانياتي:

تمثل وسائل الإعلام والاتصال محركا قوية لدفع وإرساء الإصلاح الميزانياتي سواء لدى مختلف أجهزة الدولة أو المواطن العادي فتوفر المعلومة حول عناصر الإصلاح الميزانياتي يسهل عملية إدراك وتفهم هذه العناصر وبتالي سهولة تطبيقها.

ح- استعمال التكنولوجيا والاتصال في مجال الإصلاح الميزانياتي:

تمكن التكنولوجيا من إجراء العمليات المتعلقة بالإصلاح في الوقت المحدد لها بسهولة وبأقل تكاليف كما تضمن كفاءة عالية فيها، لأن توفر الأجهزة الإدارية على الأدوات والوسائل التكنولوجية المتطورة يسهل نقل وتنسيق المعلومات والإجراءات بينها.

خ- الاستفادة من نجاح الدول السابقة:

تتطلب عملية الإصلاح قبل تنفيذها الاطلاع على التجارب الدولية السابقة في هذا المجال مع مراعاة خصوصيات النظام الميزانياتي الجزائري، فهو ما يمكن الاستفادة من هذه التجارب يخدم مصلحة تطبيق الإصلاح.

المبحث الثالث: تأثير الإصلاح الميزانياتي على نفقات التجهيز

الإصلاح الميزانياتي يؤثر على نفقات التجهيز من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام، وترشيد النفقات، وإعادة توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية. قد يؤدي إلى تقليص بعض نفقات التجهيز غير الضرورية أو تحسين إدارتها لزيادة فعاليتها، مما يساهم في تحقيق توازن مالي واستدامة اقتصادية على المدى الطويل، ولهذا قسمت المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز على المستوى الوطني المطلب الثاني دور المراقب الميزانياتي في الرقابة على صفقات العمومية المطلب الثالث محتوى الإصلاح الميزانياتي.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز على المستوى الوطني

أصبح من الضروري أن تعتمد مدونات الميزانية، خاصة تلك المتعلقة بأعباء الدولة، مقارنة جديدة تركز على التسيير المبني على النتائج. يأتي هذا التوجه تطبيقاً للقانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، والمعدل والمتمم¹.

ويهدف هذا الإصلاح، الذي يندرج ضمن مسعى عصرنة الأنظمة الميزانياتية، إلى الانتقال نحو نظام ميزانية البرامج، من خلال دمج ميزانيتي التسيير والتجهيز في حساب واحد. هذا الدمج يتجسد من خلال إعادة هيكلة تصنيفات الاعتمادات المالية، إذ من المنتظر اعتماد أربع مدونات جديدة تسمح بتصنيف مختلف النفقات، عوضاً عن الاعتماد على مدونة واحدة كما كان معمولاً به سابقاً.

وفي هذا السياق، جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-354 الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2020 ليحدد العناصر الأساسية المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، حيث يُقسم كل تصنيف إلى فروع من المستوى الأول، مع ترك تحديد العناصر الفرعية في بعض التصنيفات للقرارات التطبيقية.

كما يهدف مشروع القرار المكمل لهذا المرسوم، تطبيقاً للمادة 09 منه، إلى تحديد الأصناف الفرعية للنفقات، إضافة إلى وضع نظام ترميز خاص يُصنّف النفقات حسب طبيعتها الاقتصادية، وذلك في إطار تحسين وضوح وشفافية تسيير الميزانية العمومية.

المطلب الثاني: دور المراقب الميزانياتي على الرقابة في صفقات العمومية

¹ القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وترميز التصنيف حسب طبيعة الاقتصادية لأعباء الدولة.

الفصل الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وآثاره على نفقات التجهيز

في إطار سعي المشرع الجزائري لتكريس مبدأ التسيير المرتكز على الأهداف بدل الوسائل وكذا حوكمة وترشيد النفقات العمومية، خص مجال الصفقات العمومية بعناية بالغة نظرا لما تستهلكه من أغلفة مالية معتبرة موجهة لأغراض التنمية ودعم البنى التحتية لدولة كما أخضعها لرقابة المالية القبلية التي يباشرها المراقب الميزانياتي خلال عمليات التدقيق في مدى مشروعية الإجراءات المتخذة ومطابقتها لما تم رصدته من مخصصات مالية.

وقد استحدث القانون العضوي¹ 18-15 جملة من الإصلاحات الميزانياتية والمحاسبية لا سيما بالشق المتعلق بالمراقب الميزانياتي، كما صدرت جملة من النصوص القانونية مؤخرا في مقدمتها القانون رقم 12-23 المنضم لصفقات العمومية وكذا القانون الخاص بالمحاسبة العمومية بصور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية عمل المشرع الجزائري على إجراء مراجعة شاملة لمختلف القوانين ذات الصلة بالإفناق العام وتسيير الموارد المتاحة الموجهة إلى إشباع الحاجات العامة، وتكييفها مع مبادئ التنمية المستدامة، التي جسدها هذا القانون من خلال من خلال مبدأ التسيير المرتكز على الأهداف والنتائج، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى القانون رقم 17 لسنة 1984، المتعلق بالقوانين المالية كان قائما على مبدأ الإفناق على أساس الوسائل دون التركيز على مدى تحقق النتائج المرجوة من المشروع محل الإفناق وهو ما جعله قاصرا أمام التحولات الاقتصادية المستجدة والتي فرضت نظما وتعاملاته خاصة. تماشيا مع الإصلاحات التي تضمنها القانون العضوي لسنة 2018 المتعلق بقوانين المالية² توالى التعديلات القانونية لتمس كافة المجالات ذات الصلة بالمال العام من خلال تعديل قانون المحاسبة العمومية بالقانون،³ 07-23 وكذا صدور قانون الصفقات العمومية رقم 23-2012 هذا الأخير جاء مدعما لمبادئ الشفافية في تسيير المال العام معتمدا على مخططات سنوية بالإضافة إلى تفعيل العمل بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تماشيا ونهج الرقمة الشاملة لكافة القطاعات بالدولة، كما شدد هذا القانون على ضرورة تفعيل الرقابة على العمليات المالية القبلية أو البعدية على حد سواء للتحقق من مسار النفقة من تاريخ نشوئها وصولا إلى مرحلة التصفية ومنح الإيراد.

¹ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، رقم 18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2 سبتمبر 2018، الجزائر.

² القانون التشريعي رقم 23 المؤرخ في 5 أوت 2023، القانون المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 51، 6 أوت 2023، الجزائر.

³ القانون التشريعي رقم 07 المؤرخ في 21 يوليو 2023، القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريدة الرسمية، العدد 42، 25 يوليو 2023، الجزائر.

خلاصة الفصل

برز هذا الفصل مدى تطور النظام الميزانياتي في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث انتقل من نظام مركزي موروث عن الإدارة الاستعمارية إلى محاولة اعتماد أساليب حديثة تتماشى مع مبادئ الشفافية والفعالية. تمّ التطرق إلى الخصائص الراهنة لهذا النظام، والتي لا تزال تعاني من بعض النقائص الهيكلية، ما استدعى إطلاق مشروع SIEGUD كخطوة نحو رقمنة الإجراءات وتحقيق التكامل بين مختلف المتدخلين في العملية الميزانياتية.

كما عرض الفصل برنامج الإصلاح الميزانياتي الذي يهدف إلى تحسين إعداد الميزانية على أساس الأهداف متعددة السنوات، والتركيز على النتائج بدلاً من الوسائل، مع بيان أبرز التحديات التي تواجه هذا التحول، مثل ضعف التأطير، والبيروقراطية، ونقص التكوين. وفي المقابل، تم تحديد شروط نجاح الإصلاح، وعلى رأسها الإرادة السياسية، وتحسين الإطار القانوني، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة.

في الأخير، تم تحليل تأثير الإصلاح الميزانياتي على نفقات التجهيز، حيث تم التأكيد على أن هذا التأثير لا يمكن قياسه إلا من خلال مدى قدرة النظام الجديد على تسريع وتيرة إنجاز المشاريع وتحسين جودة الإنفاق العمومي، خصوصاً من خلال دور المراقب الميزانياتي والآليات الجديدة للرقابة على الصفقات.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

تمهيد

يعتبر قطاع الأعمال العمومية الذي يتفرع عنه نشاطا التنمية الاقتصادية وترويج الاستثمار، الشق الذي يسمح بتفاعل مع المنظمات الاقتصادية الأخرى، وبشكل جهد الطريقة التي لا غنى عنها لتطوير الاستثمار الولائي.

ومن خلال هذا المفهوم فإن قطاع الأعمال العمومية للولاية يعمل في مثل هذه الجهود المتعددة والمتحررة من خلال الاطلاع على مشاريع استثمارية ضرورية وهامة لبعث النهضة الاقتصادية الولائية.

أيضا، فإن القطاع يعمل في نفس كل الصعوبات المتعلقة في ميدان المحافظة وصيانة شبكة الطرق من أجل الحرص على تهيئة الظروف لتعمرها واستغلالها.

وقد سعت وزارة الأعمال العمومية والتجهيز على تنفيذ برامجها يتعلق في مواصلة برنامج الجاري والإطلاق في البرنامج الجديد للولاية، وكما السهر على الدراسات الخاصة المتعلقة عليها من أجل الوصول لنتائج كما يتطلبه الإقلاع الاقتصادي.

إن إعادة بعث التصور المعتمد للطرق في برمجة مشاريع التنمية بشكل أقوى محقق أهدافها من شأنه المساهمة في إنجاز أهداف مسطرة للولاية.

ويتوفر القطاع على علاقات دائمة من الموارد البشرية، والمالية القابلة والتي تتحكم في تقنيات الإنجاز وإعادة الدراسات وإدارة الأعمال الكبرى، زيادة على الإدارة وتظهير المشاريع للولاية.

المبحث الأول: تقديم مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

تعد مديرية الأشغال العمومية إحدى الهيئات الحكومية الأساسية في تنظيم وتسيير البنى التحتية والتنمية العمرانية تلعب هذه المديرية دورا فعالا في تخطيط، تنفيذ، ومتابعة مشاريع الطرق من جسور ومنشآت عامة وصيانة دورية لمرافق الدولة، وتعتبر الذراع التنفيذي للدولة فيما يخص الأشغال الكبرى والمتوسطة، حيث تساهم في تطوير شبكات النقل، تحسين ربط المدن والقرى، وتعزيز السلامة المرورية.

المطلب الأول: تعريف مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

1-التعريف بالمؤسسة

1.1 تمهيد عن مديرية الأشغال العمومية:

من أقوال أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه:

" والله لو أن بغلة عثرت بالعراق لسألني ربي لما لا تمهد لها طريق يا عمر"

ومن هنا يتبين لنا دور الطريق في حياة الإنسان فهو مثل الرئة التي يتنفس بيه المجتمع وهو عصب الحياة كما يعتبر ممر للراجلين وهو معبر للراجلين وهو معبر لوسائل النقل التي تساهم في إنعاش حياة المواطن وإيصاله إلى مبتغاه في أقرب وقت لقضاء مأربه.

كما أنه يعتبر الشريان النابض للدولة إذ يقوم بإنعاش الحياة الاقتصادية لهاته الأخيرة لهذا الغرض تم إنشاء وتأسيس مديريات الأشغال العمومية على مستوى كل ولاية.

2.1 لمحة تاريخية عن الأشغال العمومية:

لقد ارتبطت على غرار العمران الأشغال العمومية بظهور المدينة التي هي رمز الحضارة الإنسانية وذلك منذ 6000 سنة قبل الميلاد في اليونان ثم تليها الحضارات العريقة العظمى كحضارة وادي الرافدين بالعراق والحضارة الفرعونية بمصر والفارسية بإيران والرومانية بإيطاليا وكان عماد هذه الحضارة إضافة إلى المصادر المائية ووسائل الاتصال التي تركزت على الموانئ فيما يتعلق الأمر بالتجارة أو الجانب العسكري، وكذا الطرقات والمسالك التي تركزت على الموانئ فيما يتعلق الأمر بالتجارة أو الجانب العسكري، وكذا الطرقات والمسالك التي كانت تنجز الحجارة المنحوتة، والتي ترتبط المدائن ببعضها البعض لتسهيل التبادلات التجارية بشتى أنواعها أو تنقل الأشخاص، إلا أنه بحكم التطور فلقد

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

عرف قطاع الأشغال العمومية عبر العصور نقلة نوعية وفنية في مجال إنجاز شبكات الطرقات ومد الجسور وإنشاء موانئ بحرية وجوية.

ففي مجال الطرقات تم ابتكار التعبيد، وإنجاز شبكات الطرقات السريعة التي تسهل من تنقل العربات، وكذا شبكات السكك الحديدية.

وتجدر الإشارة إلى قطاع الأشغال العمومية في الجزائر قد عرف تكثيفا وتطويرا وتنوعا خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية.

2-تعريف مديرية الأشغال العمومية:

مديرية الأشغال العمومية إدارة غير ممركرة تابعة لقطاع الأشغال العمومية مكلفة بتسيير شبكة الطرق (الطرق وطنية، طرق ولائية)، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كما نص عليها المرسوم رقم 90/90 المؤرخ في: 1990/3/27 حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لنظام المحاسبة العمومية القرار رقم: 1909 المؤرخ في 1999/8/3.

إن القانون الأساسي للمديرية يتكون من عدة مراسيم تتمثل فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 90-328 مؤرخ في: 1990/10/27 يحدد قواعد تنظيم مصالح التجهيز.
- القرار الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 21/03/1999 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك رقم 101 (ك.خ.و) المؤرخ في 28/02/1993 المتضمن إنشاء وتنظيم فروع التجهيز الولائية، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08/06/1991
- الذي يضبط عدد من المديريات التي أضمن مصابيح التجهيز في مستوى كل ولاية ويحدد التنظيم الداخلي للمصالح التي تتكون منها
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02/06/1991 الذي يضبط عدد المديريات التي تضم مصالح التجهيز على مستوى كل ولاية ويحدد التنظيم الداخلي للمصالح التي تتكون منها.
- القرار الوزاري المشترك رقم: 1010/ك. المؤرخ في: 28/02/93 المتضمن إنشاء تنظيم فروع التجهيز الولائية.
- القرار الوزاري المشترك رقم: 191/و.م.م/99 المؤرخ في 21/03/1999 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02/06/1991، كذلك القرار الوزاري المشترك رقم 1010/ك.خ.و/93 المؤرخ في 28/02/1993 المذكورين أعلاه، والتي تضبط عدد المديريات التي تضم مصالح التجهيز على مستوى الولاية

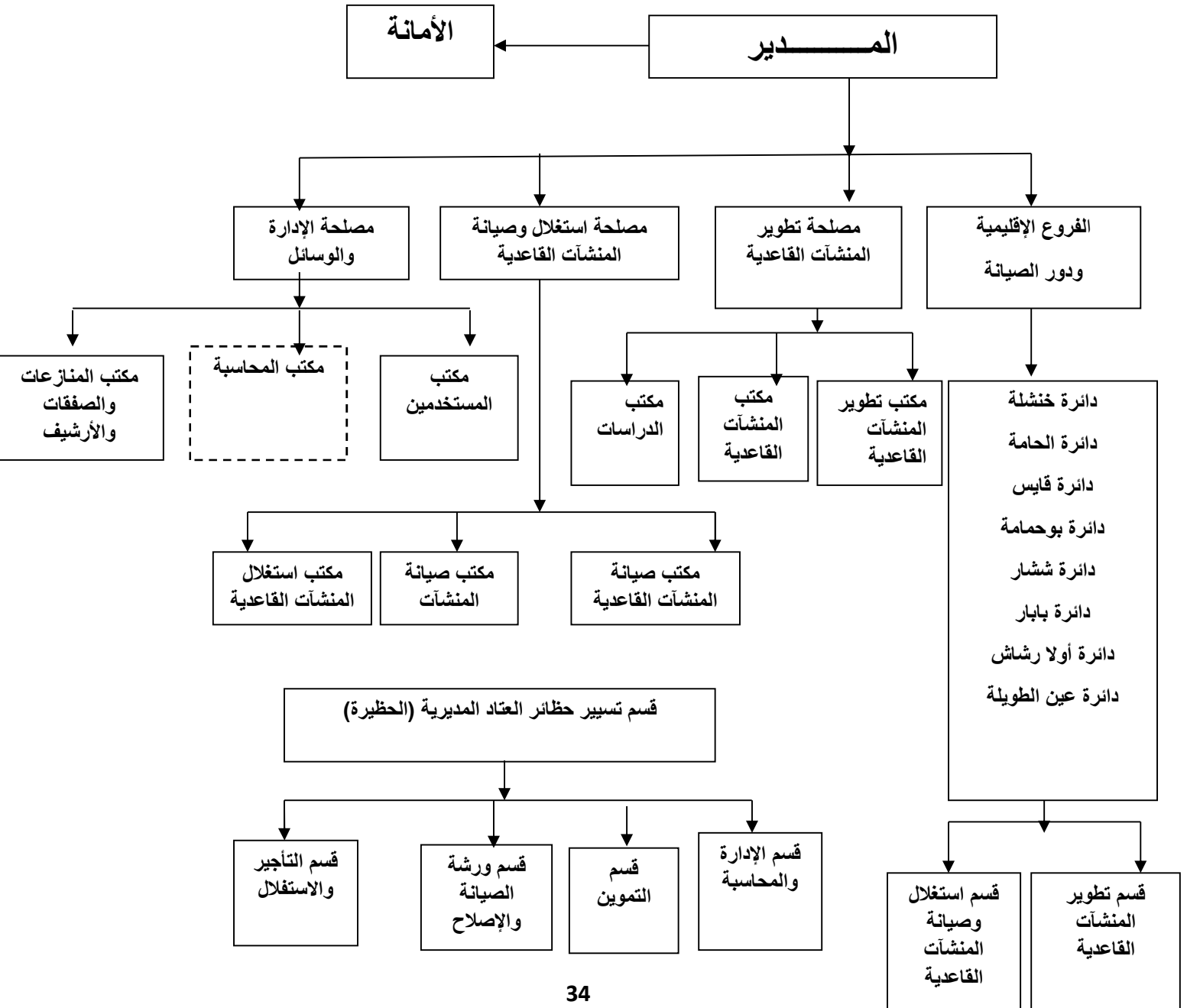
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

ويحدد التنظيم الداخلي للمصالح التي تتألف منها، فإن مديرية الأشغال العمومية للولاية وذلك على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

1. شكل الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة



الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

2. على مستوى الولاية:

الفروع الإقليمية لمديرية الأشغال العمومية على مستوى الدوائر

تملك مديرية الأشغال العمومية للولاية شبكة تنظيمية تشمل تغطية (08) أقسام فرعية:

- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة الحامة؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة قايس؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة ششار؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة أولاد رشاش؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة عين الطويلة؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة خنشلة؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة بوحمامة؛
- القسم الفرعي للأشغال العمومية لدائرة ببار.

3. ويحتوي كل قسم فرعي للأشغال العمومية على أربعة أقسام:

- قسم الوسائل ومتابعة المستخدمين؛
- قسم تهيئة منشآت الطرق والمنشآت الفنية؛
- قسم استغلال منشآت الطرق والمنشآت الفنية وصيانتها الدورية.
- قسم المرفق العمومي

4. التنظيم الإداري للمؤسسة

تحتوي مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة على ثمانية (08) فروع إقليمية للأشغال العمومية تتواجد على مستوى الدوائر إضافة إلى الفرع الوظيفي لحظيرة العتاد الذي أنشئ حديثا طبقا للقرار الوزاري المشترك رقم: 99/191 المؤرخ في 21/03/1999 المعدل للقرار الوزاري المشترك رقم: 93/01 المؤرخ في 28/02/1993 المتضمن إنشاء وتنظيم فروع التجهيز الولائية.

- مصالح مديرية الأشغال العمومية¹

1- مصلحة تنمية المنشآت القاعدية؛

2- مصلحة استغلال المنشآت القاعدية؛

3- مصلحة الإدارة والوسائل.

● المصلحة رقم 01: مصلحة تنمية المنشآت القاعدية

تتكون من (03) ثلاثة مكاتب:

- مكتب إنجاز المنشآت القاعدية؛

- مكتب إنجاز المنشأة الفنية؛

- مكتب الدراسات.

● المصلحة رقم 02: مصلحة استغلال المنشآت القاعدية

تتكون من (03) ثلاثة مكاتب:

- مكتب استغلال المنشآت الفنية وصيانتها؛

- مكتب استغلال منشآت الطرق وأمن الطرق؛

- مكتب صيانة المنشآت القاعدية.

● المصلحة رقم 03: مصلحة الإدارة والوسائل

تتكون من (03) ثلاثة مكاتب:

- مكتب تسيير الموارد البشرية؛

- مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل العامة؛

- مكتب الصفقات والمنازعات والأرشيف.

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

➤ وتتكون مديرية الأشغال العمومية من ثلاثة مصالح، وكل مصلحة لها أهداف ونشاطات هي:

1- مصلحة تنمية المنشآت القاعدية؛

2- مصلحة استغلال المنشآت القاعدية؛

3- مصلحة الإدارة والوسائل.

أولاً: مصلحة تنمية المنشآت القاعدية:¹

تتولى مصلحة تنمية المنشآت القاعدية متابعة ومراقبة الأشغال، وكذلك متابعة الدراسات التي ترد من مختلف المصالح الخارجية من حيث تطبيق القوانين التقنية المعمول بها وكذا السهر على تسيير المشاريع بمختلف أشكالها منجسور، طرق... الخ، كما من مهامها: التنسيق والتخطيط والسهر على تطبيق التدابير الموجهة لضمان تطوير المنشآت الخاصة بالطرق.

كما يتمثل دور مصلحة تنمية المنشآت القاعدية في تحضير البطاقات الفنية العمالات الجديدة أو لإعادة التقييم وتحضير الصفات الصفقات العمومية، وكذلك تحضير مختلف التقارير المتعلقة بالوزارة الوصية والمصالح الولائية وهذا بالتنسيق مع المكاتب التابعة لها.

تضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب وهي:

- مكتب إنجاز المنشآت القاعدية؛
- مكتب إنجاز الدراسات؛
- مكتب الدراسات.

أولاً: مكتب إنجاز المنشآت القاعدية²

إن دور مكتب استغلال المنشآت الفنية وصيانتها هو متابعة المشاريع القاعدية (طرق وطنية، طرق ولائية) وهذا بالتنسيق مع مختلف المكاتب والمخابر، وكذلك مع مختلف أقسام المديرية المتواجدة عبر الدوائر.

- تعمل أيضاً على مساعدة الأقسام في متابعة مشاريع البلدية؛
- إعداد دراسات أولية خاصة بالاستثمارات في مجال الطرق؛
- برمجة العمليات الخاصة بالتجهيز ومراقبة الإنجاز؛

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

² نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

- الإشراف على وثيقة المشاريع المنجزة من طرف الشركة بموافقة وتحت إشراف رئيس المشروع؛
- وجود جميع الحلول إذا كانت هناك مشاكل في الورشة مع جميع الهيئات المعنية (رئيس المشروع المخير، مكتب الدراسات)؛
- مراقبة الأشغال من ناحية الجودة والنوعية عن طريق رئيس المشروع؛
- القيام بتقييم المشاريع التي في طور الإنجاز؛
- مباشرة العمل مع رئيس المصلحة لدراسة وتقييم وتيرة الأشغال.

ثانياً: مكتب إنجاز المنشأة الفنية¹

إن دور مكتب المنشأة الفنية متمثل في:

- المراقبة الفنية للمنشآت الفنية (الجسور) على مستوى الولاية؛
- مراقبة الدراسات التقنية للمنشآت الفنية وتنفيذها؛
- المتابعة والإشراف التام على سير وإنجاز الطرق والمنشأة الفنية.

ثالثاً: مكتب الدراسات²

وهو مكتب يختص في دراسة المشاريع المتمثلة في الطرقات والجسور والموانئ كما يقوم بتحضير ملفات الإنجاز، وإبداء الرأي في المشاريع الأخرى الخاصة بمديرية الهيئة العمرانية. وتشمل مهام هذا مكتب ما يلي:

- يقوم بإنجاز الدراسات المطلوبة سواء الطرقات الولائية أو الوطنية؛
- تعيين مصلحة تقنية لمتابعة المشاريع سواء منها الولائية أو خارج الولاية؛
- دراسة وتحضير ملفات الإنجاز للمصادقة عليه؛
- التحقيق والمصادقة على الدراسة المقدمة من طرف المالح المعنية؛
- يقوم بالدراسات الجيوتقنية أي دراسة وضعية للأرض؛
- تحضير ملفات العروض؛
- تحضير طلب تسجيل العمليات التي تقدم إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية؛
- دراسة المخططات المتعلقة بالبناء العمراني من أجل تحديد وضعية الطريق لتفادي الأخطار؛

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

² نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

- دراسة، وإبداء الرأي فيما يخص مخططات شغل الأرض. بمختلف مراحلها والمصادقة عليها في اجتماع يعقد في مديرية التعمير وهذه اللجنة تتضمن مجموعة من المصالح المختلفة للولاية مثل: ممثل عن مديرية الأشغال العمومية، ممثل عن مديرية الفلاحة، الغابات، ممثل عن مديرية الري، إلخ؛
- مراقبة المشاريع ومتابعتها ميدانياً؛
- الاطلاع على مدى تطبيق المشاريع على أرض الواقع؛
- إسناد الدراسات لمختلف المكاتب بواسطة وثائق رسمية كوصل طلب يحدد فيه مبلغ الدراسة أو بواسطة اتفاقية؛
- بعد اختيار المقاول المعنية التي تتوفر على الشروط المطلوبة تسلم ملفات الإنجاز إلى المكاتب التالية: (مكتب إنجاز المنشآت القاعدية، مكتب إنجاز المنشآت الفنية)؛
- كما تسلم أيضاً إلى مقاول الإنجاز والمكاتب المكلفة بمتابعة الأشغال وتسلم بدورها إلى الجهات التي يتم فيها إنجاز المشروع المقرر؛
- التدخل في المشروع عند الإنجاز لإحداث بعض التغييرات في الدراسة نتيجة هو ملزمة لذلك.

ثانياً: مصلحة استغلال المنشآت القاعدية: تتولى هذه المصلحة بالمهام التالية:¹

- التنشيط والتنسيق والسهر على تطبيق التدابير الموجهة لاستغلال وصيانة المنشآت الخاصة بالطرقات (المدخل، الجسور... إلخ)؛
- اقتراح وتصنيف الطرقات؛
- ضمان تسيير خطورة العتاد؛
- السهر على احترام التنظيم للمحافظة على الملكية العمومية والطرقات وضمن المساعدة التقنية عند الضرورة؛
- برمجة واستعمال تجهيزات المنشآت القاعدية (إشارات أفقية، عمودية، حواجز، لافتات الأمن)؛
- متابعة خلية التعداد الحركة المرور؛

وتتشكل هذه المصلحة من ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب استغلال المنشآت الفنية وصيانتها؛
- مكتب استغلال منشآت الطرق وأمن الطرق؛
- مكتب صيانة المنشآت القاعدية.

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

ثالثا: مصلحة الإدارة والوسائل¹

أولاً: دور مصلحة ضمن المديرية

تتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية:

- دراسة واقتراح ووضع نماذج تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين التابعين للمديرية؛
- ترقية وتطوير على عملية من شأنها أن توفر لمصالح المديرية التأطير اللازم لتطبيق مختلف البرنامج؛
- إعداد رفقة المصالح المعنية ميزانية التسيير وضمان تنفيذها وفقاً للمقاييس المتعامل بها.

وتتكون مصلحة الإدارة والوسائل من ثلاثة مكاتب هي:

1-مكتب تسيير الموارد البشرية؛

2-مكتب المنازعات والصفقات والأرشفة؛

3-مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل العامة.

أولاً: مكتب تسيير الموارد البشرية:

يقوم هذا المكتب بتسيير ومتابعة الحياة المهنية بطاقة مستخدمى المديرية ومهامه المخولة لهذا المكتب:

- إعداد عقود مهنية طبقاً للنصوص القانونية كما أن لكل قرار أثر مالي سواء في الترقية أو الخصم ويرسل إلى مكتب المحاسبة لتنفيذ الإجراءات اللازمة؛
- إعداد مخطط التكوين وتحسين المستوى للموظفين وإرساله إلى الوزارة؛
- حضور عدة اجتماعات من بينها اجتماع لجنة التوظيف، اجتماع لجنة متساوية الأعضاء ولجان تأديبية.
- تحضير المخطط السنوي للموارد البشرية؛
- الإشراف على تحضير القرارات الامتحانات المهنية؛
- إعداد وتحضير اللجان المتساوية الأعضاء لترقية الموظفين؛
- إعداد العطلة السنوية؛
- جمعة وتنظيم الملفات الخاصة بالموظفين.

¹ نفس المرجع السابق

ثانيا: مكتب المنازعات¹

واحد من المكاتب المتواجدة في مصلحة الإدارة والوسائل وهو مكتب أنشأ لدور وهدف معين هو المحافظة على الأملاك العمومية من الاعتمادات ونزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.

1. للمحافظة على الأملاك العمومية ينبغي تطبيق تدابير تكفل سلامتها نوجد منها:

المادة 2 من المرسوم 6-86 المؤرخ في 11 جانفي 1986 يتضمن تحديد الشروط الخاصة بتشديد البناءات على طول بعض الطرق.

لا يجوز في خارج مناطق العمران ومع مراعات أحكام مخططات التعمير منح رخصة البناء لأي تشييد على مقربة على طرق السير الكبرى عندما تكون مجاورة الطريق وغير موافقة لصحة سكان البناية المراد إنشائها وسلامتهم وطمأنينتهم أو الأشخاص المدعويين للإقامة فيها ومع مراعات الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 4 من نفس المرسوم لا يجوز منح رخصة لأي بناء مهما كانت وجهته تخصيصه إذا كان إنشاؤه على أساس مسافة تقل عن:

- 40 متر من محور السيرات.

- 25 متر من محور الطريق.

وتحديد هذه المسافات على التالي من 25 إلى 50 متر عندما يكون البناء لسكن هذين المرسومين كفيلين إعطائنا الشروط الضرورية البناء القانوني وحالة مختلفة هذين المرسومين يأتي دور مكتب المنوعات بواسطة أعوان محلّفين تابعين للمديرية ومكلفين بمراقبة وأمن وسلامة الطرقات لمنحنا كل المعلومات في حالة الاعتداء على الملك العمومي سواء القيام بالإجراءات اللازمة أو التعامل مع السيد وكيل الجمهورية والذي بدوره يتدخل لتحريك دعوى قضائية ضد المعتدي حتى يتمكن من تعويض الأضرار المسجلة وذلك بعد المعاينة من طرف الشرطة لتقدير الضرر التي لحقت بالملك العمومية.

2. نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية:²

تعريف نزع الملكية:

للحصول على الممتلكات العقارية الضرورية لسير الحسن للمصالح العمومية مثل التجهيزات الجماعية للمنفعة العمومية أو منشأة للمصالح العام الدولة أو مصالحها المحلية يمكنها:

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

² من المرسوم 6-86 المؤرخ في 11 جانفي 1986

أولاً: الاراضي عن طريق مفاوضات

ثانياً: في حالة فشل محاولة التراضي اللجوء إلى أطراف أخرى كترع والملكية الجبري لآكن عادة هذه الطريقة الجبرية للممتلكات أو حقوق حقيقة عقارية باسم المنفعة العمومية.

- نزع الملكية لا يمكن تنفيذه إلا في حالات المنفعة العمومية؛
- تجهيزات العمران؛
- إنجاز الطريق السريعة المهمة للاقتصاد الوطني؛
- لتنفيذ نزع الملكية يجب إتباع خطوات قانونية التي يجب أن نطبق بعناية لأن عدم الاحترام يؤدي إلى بطلان العملية.

ثالثاً: مكتب المحاسبة

مكتب المحاسبة هو مكتب ذو أهمية بالغة لما يقوم به من عمل والذي يتطلب الدقة والمثابرة وكذلك هو همزة وصل بين مختلف مصالح المديرية وفروعها الإقليمية وذلك لأن مكتب الميزانية والمحاسبة يقوم مبدئياً بتقسيم الميزانية حسب متطلباتهما السنوية ضمن الفصول والمواد ويقوم بتسيير مكتب للمحاسبة أشخاص طبيعيين ذوي كفاءات وخبرة في ميدان التسيير بمساعدة أعوان إداريين ومحاسبين مكلفين بتسيير مختلف المكاتب الفرعية في حدود اختصاصه ولهذا لضمان السير الحسن للمكتب، ويقوم مكتب المحاسبة بتحضير الميزانية في بداية السنة وتقسيمها حسب كل فصل ومادة لتغطية جميع النفقات وينقسم هذا المكتب إلى قسمين:

1. مكتب التجهيز والذي يتفرع بدوره إلى عدة مكاتب منها:¹

- تسديد النفقات عمال الصيانة؛
- مكتب التجهيز المشاريع اللامركزية صيانة الطرق؛
- مكتب التجهيز للمشاريع المركزية للأشغال الجديدة؛
- مكتب ميزانية التسيير ويحتوي على مكاتبين.

2. مكتب ميزانية التسيير والذي يحتوي على:²

- مكتب التسيير ونفقات المستخدمين؛
- مكتب الميزانية التسيير (شراء، اقتناء... الخ) وهو مكتب مزاول فترة التربص في الاختصاص.

¹ المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

² نفس المرجع السابق

المطلب الثالث: أهداف ونشاطات مديرية الأشغال العمومية

أولاً: تهدف مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة إلى ما يلي:

- صيانة الشبكة الوطنية الموجودة بعمليات تقوية إعادة الاعتبار لها، وكذلك تدعيم الجسور لضمان مستوى عالي للخدمة لمستعملي الطريق في أحسن ظروف الأمن والوقاية. .
- تطوير الشبكة وتثبيتها بما يسمح بالاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية.
- توسيع شبكة الطريق باستخدام محاور جديدة وخلق طرق اجتنائية على مستوى التجمعات الحضرية الكبرى وكذلك طرق بفك الغولة.
- المساعدة التقنية للبلديات.

ثانياً: تتمثل نشاطات مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة في:

- الزيارات الميدانية المتتالية لجميع المشاريع في طور الإنجاز.
- السهر على متابعة وضعية شبكة الطرقات.
- الصيانة العادية لمختلف شركات الطرقات الوطنية والولائية.
- السهر على إنجاز المشاريع في وقتها المحدد.
- السهر على إنجاز وصيانة الإشارات العمومية والأفقية.
- التدخلات السريعة أثناء سوء الأحوال الجوية (إزاحة الثلوج، الانزلاقات).
- متابعة ملفات المنازعات.

سيتم من خلال هذا البحث توضيح منهجية الدراسة الميدانية بدءاً بتحديد مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة والمتمثلة في أداة الاستبيان، ومختلف الأساليب الإحصائية، حيث تشمل العينة مختلف عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة تم اختيارهم بصفة عشوائية حتى تتمكن من تعميم النتائج.

المطلب الأول: منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات

يقدم في هذا المطلب المنهجية المتبعة في الدراسة انطلاقاً من تحديد منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة.

- الفرع الأول: منهج الدراسة:

المنهج الذي تم إتباعه هو المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تقديم وصف عام وشامل لمختلف العناصر ذات الصلة بمتغيرات الدراسة متمثلة في المتغير المستقل "الإصلاح الميزانياتي" وعلاقته بالمتغير التابع "نفقات التجهيز" وقمنا بتحليل المتغيرين قصد الوصول إلى نتائج صحيحة.

- الفرع الثاني: مصادر جمع معلومات

تم استخدام نوعين من المصادر في تقديم هذه الدراسة هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

أ/ البيانات الثانوية: هي البيانات التي يتم إعدادها مسبقاً، ويتم تجميعها من الدراسات السابقة والكتب ومقالات والأطروحات الجامعية بالإضافة إلى بعض المحاضرات ومواقع شبكة الانترنت التي تتناول جوانب الموضوع حول: الإصلاح، الميزانية، نفقات، التجهيز.

ب/ البيانات الأولية: اعتماداً في جمع البيانات الأولية من المؤسسة محل الدراسة وهي مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

1- مجتمع الدراسة: المجتمع هو كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث، ويتم حصر ضرورياً من أجل إسقاط على العينة بدلاً من تطبيق بحث عن مجتمعه، وكذلك معرفة مدى قابلية نتائج البحث لتعميم وتأكيده تمثيل العينة للمجتمع، حيث يتمثل مجتمع دراستنا في عمال الأشغال العمومية

2- عينة الدراسة: يتم اللجوء لاختيار العينة من المجتمع ما إذا تعذر إجراء الدراسة على جميع أفراد المجتمع ويعود ذلك إما إلى التكاليف المادية والبشرية والوقت وإلى كثرة أفراد المجتمع، حيث كان حجم العينة المعتمد في دراستنا مساوي 40 عامل من مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة تم توزيع عليهم استبيان ورقياً.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

تمثل عملية تجميع البيانات من أهم الخطوات المستخدمة في البحث العلمي حيث تعمل على تحليل وتصنيف البيانات وتجميعها وفقا للمنهج المستخدم لعرضها على شكل نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها على ظواهر مشاهها للدراسة وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات في إعداد البحوث العلمية.

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

اشتمل الاستبيان على ثلاث محاور أساسية، يضم كل جزء مجموعة من أسئلة تغطي جانب من الدراسة، حريصين على وضع هذه الأسئلة أن تكون مفهومة ومختصرة وشاملة وملمة لموضوع الدراسة حيث كان التقسيم على الشكل التالي:

- الجزء الأول: يشمل البيانات الشخصية من أفراد العينة المتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية المنصب الحالي
 - الجزء الثاني: يشمل متغيرات ويتكون من ثلاث محاور:
1. المحور الأول: حيث هذا الجزء يركز على المتغير التابع المستقل في: "الإصلاح الميزانياتي" ويتكون هذا المحور من 09 أسئلة.

جدول رقم 01: توزيع الفقرات على أبعاد المتغير المستقل (الإصلاح الميزانياتي)

المتغير المستقل	الفقرات (العبارات)
الإصلاح الميزانياتي	09-01

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

2. المحور الثاني: حيث هذا الجزء يركز على المتغير التابع المتمثل في: "نفقات التجهيز" ويتكون هذا المحور من 11 سؤال.

جدول رقم 02: توزيع الفقرات على المتغير التابع (نفقات التجهيز)

المتغير التابع	الفقرات (العبارات)
نفقات التجهيز	11-01

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

3. المحور الثالث: حيث هذا الجزء يركز على المتغير التابع المتمثل في: "تنفيذ نفقات التجهيز" ويتكون هذا المحور من 9 أسئلة

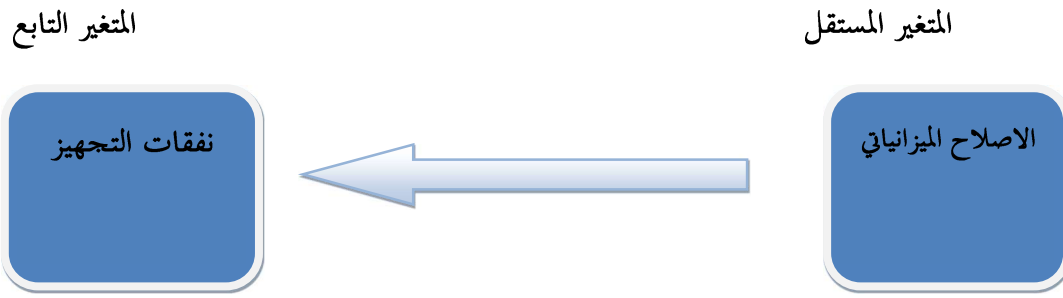
جدول رقم 03: توزيع الفقرات على محور العلاقة بين المتغيرين

المتغير التابع	الفقرات (العبارات)
تنفيذ نفقات التجهيز	01--09

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

نموذج الدراسة: يمثل نموذج الدراسة في المتغيرين التالية: الاصلاح الميزانياتي كمتغير مستقل ونفقات التجهيز كمتغير التابع، ويتمثل النموذج التي اعتمدت عليه الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المديرية الولائية للأشغال العمومية لولاية خنشلة

حيث تكون الإجابة على هذه العبارات وفق سلم ليكارت الذي يحتوي على خمس درجات ويعتبر من المقاييس المناسبة وزعت درجاته على النحو التالي:

يتم حساب طول الفئة عن طريق: المدى/ عدد درجات المقياس

المدى: يمثل الفرق بين أعلى وأدنى الدرجة (5-1=4)

عدد الدرجات المقياس هو: 5 ويمثل (منخفضة جدا، منخفضة متوسطة، عالي، عالي جدا)

ومنه طول الفئة: $0.8 = 5/4$

الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: 1 إلى $1 + 0.79$ ، وهكذا بالنسبة لقيم المتوسطات الحسابية الأخرى،

فيكون التوزيع حسب الجدول التالي:

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

الجدول رقم 04: طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية

الدرجة 5	الدرجة 4	الدرجة 3	الدرجة 2	الدرجة 1	
05	04	03	02	01	القيمة المعطاة عند التفريغ
عالي جدا (موافق تماما)	عالي (موافق)	متوسطة (محايد)	منخفضة (غير موافق)	منخفضة جدا (غير موافق تماما)	درجة توافر الفقرة
[5-4.20]	-3.40]]4.19	-2.60]]3.39	-1.80]]2.59]1.79-1]	المجال

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة

لمعالجة البيانات والعبارات الموضوعية في الاستبيان تم الاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 22، حيث تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية متمثلة في:

- معامل الثبات الفا-كرونباخ: لتأكد من الثبات لعبارات الاستقصاء، حيث يأخذ معامل الثبات قيما تتراوح ما بين 0.6 و1، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان ثبات مرتفعا وكلما انخفضت اقل من 0.6 كان الثبات منخفضا.
- معامل الارتباط بيرسون: Pearson لاختبار العلاقة بين الأبعاد المستقلة والتابعة للدراسة
- جدول توزيع التكرارات والنسب المئوية: استعملت بهدف تحليل البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري: استخدمت لحساب القيمة التي يعطيها افراد العينة لكل فقرة من فقرات المحاور وترتيبها.
- استخدام تحليل انحدار Multiple Regression Analyses: لمعرفة نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في التابعة، حيث يعتمد على قياس المعلومات التالية:

- R^2 : لتحديد نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع.

- R: لتحديد علاقة ارتباط بين متغير مستقل وتابع.

المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية للاستبيان (الصدق والثبات)

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى الخصائص الشخصية من اجل التحقق من مدى صدق وثبات الاستبيان.

الفرع الأول: ثبات أداة الدراسة

ويقصد به عندما يكون الاختبار يحقق دائما نفس النتائج في حالة تطبيقه أكثر من مرة على نفس عينة ونفس مجتمع الدراسة للتأكد من ثبات الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا-كرونباخ cronbach-Alpha لأبعاد حيث كانت قيم معامل الثبات مقبولة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار قيم ثبات الدراسة "معامل الثبات ألفا - كرونباخ"

متغيرات الدراسة	أبعاد متغيرات الدراسة	فقرات الدراسة	معامل الثبات
الاصلاح الميزانياتي		09-01	0,808
نفقات التجهيز		20-10	0,756
تنفيذ نفقات التجهيز		29-21	0,749
قيمة الإجمالية الاستبيان		29 فقرة	0.832

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5): إن اغلب القيم معامل الثبات فاقت (0.6) بالنسبة لكل المتغيرات، سواء المستقلة أو التابعة حيث بلغت ما بين 749.0 و 0.808 معادلات جيدة و مقبولة، وبالنسبة لإجمالي قيمة معامل الثبات ألفا - كرونباخ بلغت (0.832)، ومنه نقول إذا تم إعادة توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج ستكون مقاربة للنتائج المتحصل عليها في العينة الأولى، وتكون نتائج العينتين متساويتين باحتمال يساوي نسبة (83.2%) بالتالي يمكن القول إن العبارات الاستبيان قادرة على تمثيل مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: الاختبارات الخاصة بالاستبيان.

أولا: صدق قائمة الاستقصاء.

لتأكد من شمولية الاستمارة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية وضوح فقراتها ومفردتها ومن ناحية ثانية أن تكون واضحة ومفهومة لأفراد عينة الدراسة من اجل تحليل صدق قائمة الاستقصاء نقوم بمائلي:

1-صدق الظاهري (المحكمين): يقصد بها شمول الاستبيان على كل العناصر التي تدخل في التحليل، والتأكد من ملائمة فقرات قائمة الاستقصاء سواء من ناحية اللغوية أو مضمونيه، ومن أجل ذلك قمت بعرض الاستبيان على الأستاذة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

المشرفة د. زرقان سهام وتعديله، وعرض الاستبيان على الأستاذ د. مسعي عبد الحليم للاستفادة من خبرتهم في مجال البحث العلمي، من أجل إبداء رأيهم حول مدى ووضوح عبارات وشكل الاستبيان.

ب- صدق الاتساق الداخلي: بعد التحقق من صدق الظاهري (المحكمن) قمنا بالتحقق من الاتساق الداخلي قصد إيجاد العلاقة ومدى اتساق كل مؤشر من مؤشرات القياس والبعد الذي ينتمي إليها، حيث قمنا بحساب الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للبعد نفسه، من خلال الاعتماد على مقياس بيرسون (pearson).

1- الاتساق الداخلي بين محاور الدراسة:

جدول رقم 06: معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية لهم

الرقم	متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	الاصلاح الميزانياتي	0.624	0.000
02	نفقات التجهيز	0.687	0.000

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين متغيري الدراسة "الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز" والدرجة الكلية لهم كانت محصورة ما بين 0.624 و 0.687 هي كلها أكبر من 0.05 وبمستوى معنوية اقل 0,05، وبالتالي يمكننا استنتاج أن جميع محاور الدراسة مرتبطة بالدرجة الكلية للاستبيان، بذلك صادق لما وضعت لقياسه.

المطلب الرابع: تحليل النتائج المتحصل عليها

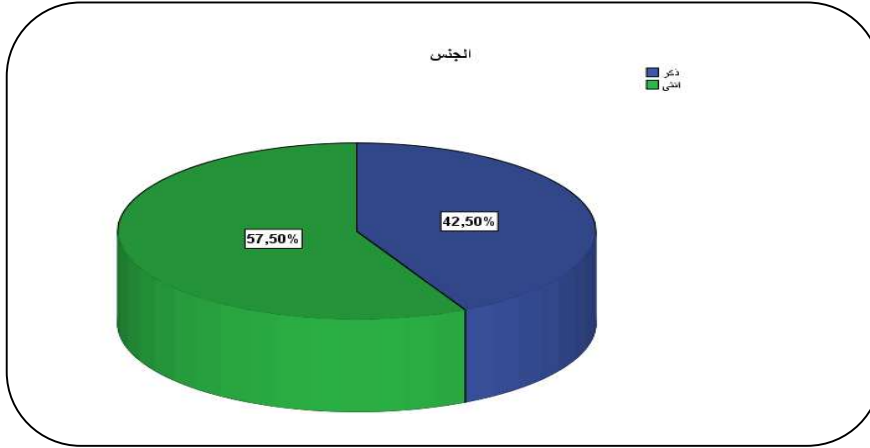
1. الجزء الاول: البيانات الشخصية

- خصائص العينة من حيث الجنس:

جدول رقم 07: تحليل خصائص العينة-الجنس		
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	17	42,5
أنثى	23	57,5
المجموع	40	100,0

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

شكل رقم 03: تحليل خصائص العينة-الجنس



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على جدول رقم 07

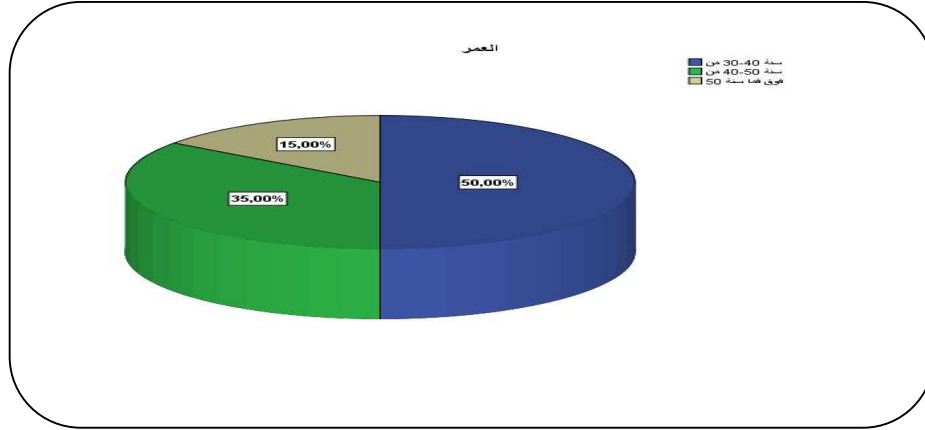
نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن اغلب عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة حسب متغير الجنس أغلبهم الاناث بنسبة 57.5%، في حين بلغت نسبة الذكور 42.5% من الاستمارة الموزعة عليهم والذي تفسر على أن نسبة الاناث فئة مهيمنة في هذا المجال من الخدمة في مديرية الأشغال العمومية.

خصائص العينة من حيث السن:

جدول رقم 08: تحليل خصائص العينة-السن		
النسبة المئوية	التكرارات	السن
50,0	20	من 30-40 سنة
35,0	14	من 40-50 سنة
15,0	6	50 سنة فما فوق
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

شكل رقم 04: تحليل خصائص العينة-السن



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 08

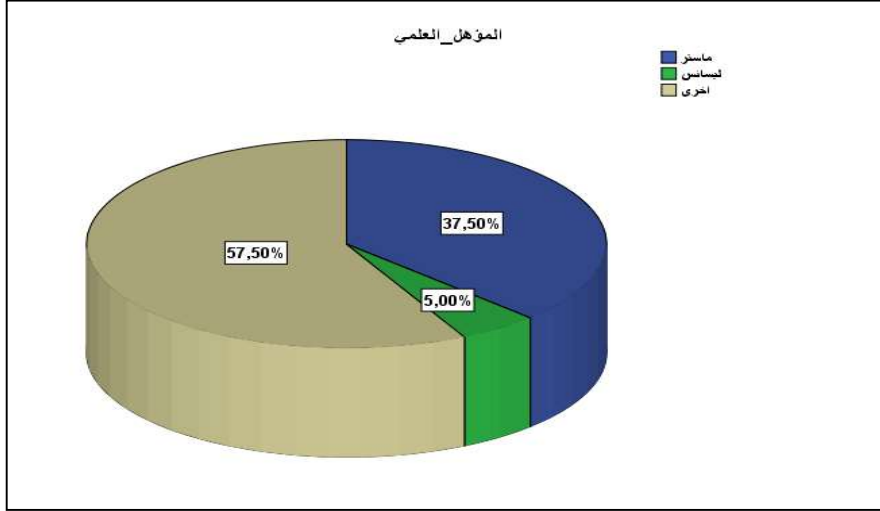
يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أغلب عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة هم فئة الذي يبلغ عمرهم من 30-40 سنة بنسبة 50% حيث نستنتج أن أغلبهم شباب مما يدل على أن مؤسسة تعتمد على هذه الفئة التي تتميز وتتمتع بالنشاط والقدرة على تأدية مهامهم خلال هذه الفترة ثم تليها فئة من 41-50 سنة بنسبة تقدر 35%، تليها فئة الذي يبلغ عمرهم أكثر من 50 سنة بنسبة تقدر 15% هي أقل نسبة مقارنة مع نسب الفئات العمرية الأخرى.

ج- خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي:

جدول رقم 09: تحليل خصائص العينة-المستوى التعليمي		
النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
00	00	دكتوراه
00	00	ماجستير
37,5	15	ماستر
5,0	2	ليسانس
57,5	23	اخرى
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

شكل رقم 05: تحليل خصائص العينة-المستوى التعليمي



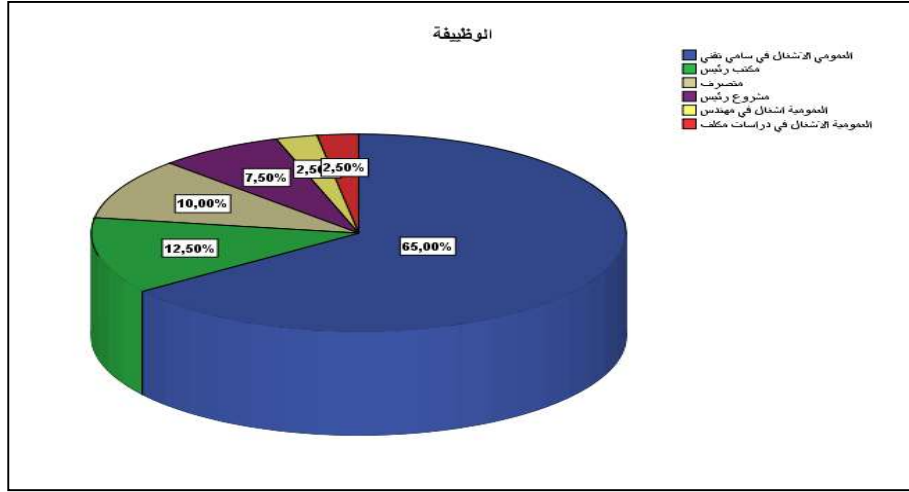
يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن اغلب عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة يملكون مستوى علمي غير مذكور في العينة بنسبة 57.5%، ثم تليها فئة مستوى العلمي من نوع ماستر بنسبة تقدر ب 37.5% ثم تليها فئتي مستوى العلمي من ليسانس بنسبة 5% ومنه نستنتج ان مديرية الأشغال العمومية لا تركز على مستوى علمي كثيرا نظرا لطبيعة الخدمات التي تقدمها.

د-توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي: لمنصب الوظيفي

جدول رقم 10: تحليل خصائص العينة-المنصب الوظيفي		
النسبة المئوية	التكرارات	المنصب الوظيفي
65,0	26	تقني سامي في الأشغال العمومي
12,5	5	رئيس مكتب
10,0	4	متصرف
7,5	3	رئيس مشروع
2,5	1	مهندس في الأشغال العمومية
2,5	1	مكلف دراسات في الأشغال العمومية
100,0	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

شكل رقم 06: تحليل خصائص العينة-المنصب الوظيفي



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 10

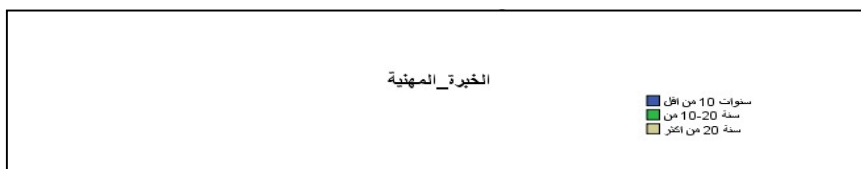
يتضح من الجدول والشكل أعلاه حسب متغير المنصب الوظيفي ان اغلب عمال مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة هي فئة تقني سامي بنسبة 65% ويعود ذلك الى طبيعة العمل التي تقدمه مديرية، ثم فئة رؤساء مكتب بنسبة 12.5% تليها فئة متصرف في مديرية بنسبة 10% ثم تليها في فئة الموازية فئة رئيس مشروع بنسبة 7.5% وفي المرتبة الاخيرة نجد فئة مهندسين ومكلفين بالدراسات في الاشغال العمومية كأقل نسبة بنسبة 2.5%

د-توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم 11: تحليل خصائص العينة-الخبرة المهنية		
النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة المهنية
25,0	10	اقل من 10 سنوات
55,0	22	من 10-20 سنة
20,0	8	أكثر من 20 سنة
100,0	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

شكل رقم 07: تحليل خصائص العينة-الخبرة المهنية



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 11

يتضح من الجدول والشكل أعلاه نجد إن فئة الغالبة من عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة يتراوح مدة خبرتهم من 10-20 سنة إذ تمثل نسبة 55% من مجموع العينة ثم تليها فئة التي تتراوح مدة خبرتهم اقل من 10 سنوات بنسبة 25% ونجد في المرتبة الثالثة فئة التي تتراوح مدة خبرتهم أكثر من 20 سنة بنسبة 20% وهذا ما يدل على ان عمال مديرية الأشغال العمومية يتمتعون بخبرة سنوية جيدة مما يسمح له بتقديم خدمات بجودة عالية وتحقيق الرضا لهم.

وما يمكن استنتاجه من الجداول السابقة للمعلومات الشخصية عن عمال مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة هو أن:

جنس الاناث يحتل المرتبة الأولى في الفئة العمرية من 30 إلى اقل من 40 سنة والذين يملكون مستوى تعليمي جيد والاطارات وتحدد فترة عملهم من 10-20 سنة هم الأكثر حسب العينة المدروسة.

المبحث الثالث: مناقشة وتحليل النتائج

سيتم التطرق في هذا المبحث لمختلف العمليات الاختبارية لمحوري الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة، سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجميع إجابات الأفراد التي شملت محاور الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة

أولاً: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول المتعلق بالإصلاح الميزانياتي

لمعرفة آراء واتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو محددات الإصلاح الميزانياتي فيتم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة وكذا الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور

جدول رقم 12: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الإصلاح الميزانياتي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	الإصلاح الميزانياتي ساهم في تحسين الشفافية المالية للدولة.	4,03	0,947	06	درجة مرتفعة
02	الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية .	3,93	1,047	09	درجة مرتفعة
03	الإصلاح الميزانياتي ساعد في تقليل العجز المالي للدولة .	4,03	0,891	05	درجة مرتفعة
04	الإصلاح الميزانياتي زاد من مرونة التخطيط المالي .	3,95	1,061	08	درجة مرتفعة
05	الإصلاح الميزانياتي ساهم في ترشيد الإنفاق العمومي دون التأثير على جودة الخدمات العامة	4,08	1,023	04	درجة مرتفعة
06	الإصلاحات الميزانياتية زادت من قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات المالية.	4,02	0,947	07	درجة مرتفعة
07	الإصلاح الميزانياتي ساعد في تحقيق الانضباط المالي في إعداد الميزانية	4,15	0,893	03	درجة مرتفعة
08	الإصلاح الميزانياتي عزز المساءلة والرقابة على الإنفاق الحكومي	4,18	0,844	02	درجة مرتفعة
09	الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل	4,23	0,832	01	درجة مرتفعة جدا
نتائج المحور الاول		4.06	0.942		درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

يبين الجدول أعلاه القيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخاص بالإصلاح الميزانياتي في مؤسسة محل الدراسة «مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة»، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور 4.06 وانحراف معياري بلغ 0.942 التي تعتبر درجة مرتفعة حيث أن المتوسط الحسابي لهذا المحور يقع ضمن المجال [3.40-4.19] حيث كان ترتيبها كما يلي:

– جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (09): "الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل".
بمتوسط حسابي بلغ 4.23 بدرجة مرتفعة جدا حيث ان المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن المجال [4.20-

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

5]- جاءت في المرتبة الاخيرة العبارة رقم (02): "الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية." بمتوسط حسابي بلغ 03.93 وبدرجة مرتفعة حيث ان المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن المجال [4.20-5]

ثانيا: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني المتعلق بنفقات التجهيز

لمعرفة آراء واتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو محددات نفقات التجهيز فيتم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة وكذا الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور:

جدول رقم 13: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات نفقات التجهيز

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	نفقات التجهيز شهدت تحسناً بعد تطبيق الإصلاح الميزانياتي .	4,18	0,781	01	درجة مرتفعة
02	تمويل مشاريع التجهيز أصبح أكثر كفاءة بعد الإصلاح الميزانياتي .	4,08	0,917	02	درجة مرتفعة
03	هناك تأخر في تخصيص الميزانية المخصصة لنفقات التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي .	3,95	0,959	05	درجة مرتفعة
04	الإجراءات الإدارية المتعلقة بنفقات التجهيز أصبحت أكثر تعقيداً بعد الإصلاح الميزانياتي .	3,82	1,130	09	درجة مرتفعة
05	الإصلاح الميزانياتي ساهم في تقليل الهدر المالي في نفقات التجهيز	4,08	0,971	03	درجة مرتفعة
06	زادت صعوبة الحصول على تمويل لمشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي.	3,93	1,095	08	درجة مرتفعة
07	تمويل مشاريع التجهيز أصبح أكثر عدالة بين القطاعات المختلفة.	3,90	0,982	07	درجة مرتفعة
08	هناك ضعف في آليات الرقابة على صرف نفقات التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي.	3,80	1,091	10	درجة مرتفعة
09	الإصلاح الميزانياتي ساعد في تقليل الهدر المالي في نفقات التجهيز.	3,80	1,159	11	درجة مرتفعة
10	تأثر توزيع نفقات التجهيز بالإصلاح الميزانياتي بشكل إيجابي.	3,90	0,928	06	درجة مرتفعة
11	تم توزيع نفقات التجهيز بطريقة تتماشى مع الأولويات الوطنية بعد الإصلاح الميزانياتي	3,95	0,876	04	درجة مرتفعة
	نتائج المحور الثاني	3.94	0.989		درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

يبين الجدول أعلاه القيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخاص بنفقات التجهيز في مؤسسة محل الدراسة "مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة"، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور 3.94 وانحراف معياري بلغ 0.989 التي تعتبر درجة مرتفعة حيث أن المتوسط الحسابي لهذا المحور يقع ضمن المجال [3.40-4.19] حيث كان ترتيبها كما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (01): "نفقات التجهيز شهدت تحسناً بعد تطبيق الإصلاح الميزانياتي". بمتوسط حسابي بلغ 4.18 وبدرجة مرتفعة حيث أن المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن [3.40-4.19] حيث جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (09): "الإصلاح الميزانياتي ساعد في تقليل الهدر المالي في نفقات التجهيز". بمتوسط حسابي بلغ 03.80 وبدرجة مرتفعة حيث أن المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن المجال [4.20-5] ثالثاً: عرض وتحليل وصفي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق بتنفيذ نفقات التجهيز

لمعرفة آراء واتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو محددات تنفيذ نفقات التجهيز فيتم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة وكذا الانحرافات 14: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات تنفيذ نفقات التجهيز جدول رقم 14: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات تنفيذ نفقات التجهيز

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	تنفيذ نفقات التجهيز يتم وفق الجدول الزمني المخطط له دون تأخير .	4,08	0,859	04	درجة مرتفعة
02	هناك متابعة وتقييم فعال لمشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي .	4,13	0,939	03	درجة مرتفعة
03	الإصلاح الميزانياتي أدى إلى زيادة كفاءة تنفيذ نفقات التجهيز .	4,05	0,959	05	درجة مرتفعة
04	جودة المشاريع المنجزة ضمن نفقات التجهيز تحسنت بعد الإصلاح الميزانياتي .	4,05	1,197	06	درجة مرتفعة
05	الإصلاح الميزانياتي أسهم في الحد من الفساد في تنفيذ نفقات التجهيز	3,97	1,121	08	درجة مرتفعة
06	ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحسين جودة المشاريع المنجزة ضمن نفقات التجهيز .	3,88	1,202	09	درجة مرتفعة
07	تنفيذ مشاريع التجهيز يخضع لمعايير واضحة بعد الإصلاح الميزانياتي .	3,98	1,050	07	درجة مرتفعة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

08	يتم إشراك الجهات المعنية بشكل أكثر فاعلية في تنفيذ مشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي.	4,15	0,802	02	درجة مرتفعة
09	رغم التحديات والمعوقات التي قد نواجهها أثناء تنفيذ نفقات التجهيز فإن الإصلاح الميزانياتي هو من يجعلنا نتفوق عليها	4,18	0,958	01	درجة مرتفعة
نتائج المحور الثالث					
		4.05	1.009	/	درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPSS.V.22

يبين الجدول أعلاه القيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخاص بتنفيذ نفقات التجهيز في مؤسسة محل الدراسة "مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة" حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمحور 4.05 وانحراف معياري بلغ 1.009 التي تعتبر درجة مرتفعة حيث أن المتوسط الحسابي لهذا المحور يقع ضمن المجال [3.40-4.19] حيث كان ترتيبها كما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (09): "رغم التحديات والمعوقات التي قد نواجهها أثناء تنفيذ نفقات التجهيز فإن الإصلاح الميزانياتي هو من يجعلنا نتفوق عليها." بمتوسط حسابي بلغ 4.18 بدرجة مرتفعة حيث ان المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن المجال [3.40-4.19] حيث جاءت في المرتبة الاخيرة العبارة رقم (06): "ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحسين جودة المشاريع المنجزة ضمن نفقات التجهيز." بمتوسط حسابي بلغ 03.88 وبدرجة مرتفعة حيث ان المتوسط الحسابي لهذا الفقرة يقع ضمن المجال [4.20-5]

المطلب الثاني: اختبار ومناقشة الفرضيات

1- الفرضية الاولى: تنص على ما يلي:

يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

من اجل اختبار الفرضيات ومعرفة مدى قبولها او رفضها تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- تقبل الفرضية الصفرية H_0 : إذا كانت القيمة (F) المحسوبة اقل من القيمة F الجدولية والقيمة SIG أكبر مستوى المعنوية من 0.05 وذلك عند مستوى الثقة 0.95 ومنه قبول عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

- تقبل الفرضية البديلة H_1 : إذا كانت القيمة (F) المحسوبة أكبر منال قيمة F الجدولية والقيمة SIG المستوى المعنوية من 0.05 وذلك عند مستوى الثقة 0.95 ومنه قبول وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز
- ومن اجل اختبار الفرضية قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز، وتم الاعتماد على حساب قيمة معامل الارتباط R وحساب مستوى ال معنوية SIG إضافة الى اختبار تحليل التباين Anova واختبار test وجدول يبين ذلك

- جدول رقم 15: نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز

مستوى المعنوية	معامل F المحسوب	معامل R^2 التحديد	معامل R الارتباط	Sig T	T	beta	الثابت	الميزانياتي الاصلاح ونفقات التجهيز
0.000	26.998	0.415	0.644	5.196	0.000	0.644	0.436	

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPS.V.22

تشير نتائج الجدول رقم الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة (طردية) جيدة بين الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط $R = 0.644$ التي تشير ان 64.4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل

وبلغ معامل التحديد: $R^2 = 0.415$ وهذا ما يدل على قدرة المتغير المستقل (الاصلاح الميزانياتي) على احداث تغيير في نفقات التجهيز وهو ما بينته نسبته 41.5% من ويبقى ما قيمته (58.5%) تفسره المتغيرات أخرى.

وكذلك من خلال الجدول كذلك فان المستوى المعنوية يقدر ب 0.000 وهو اقل من المستوى المعنوية 5% عند قيمة F المحسوبة بلغت 26.998 ومنه قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية لولاية الخنشلة

2- الفرضية الثانية: تنص على ما يلي:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة

من اجل اختبار الفرضيات ومعرفة مدى قبولها او رفضها تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية:

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

- تقبل الفرضية الصفرية H_0 : إذا كانت القيمة (F) المحسوبة اقل من القيمة F الجدولية والقيمة SIG أكبر مستوى المعنوية من 0.05 وذلك عند مستوى الثقة 0.95 ومنه قبول عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز.
- تقبل الفرضية البديلة H_1 : إذا كانت القيمة (F) المحسوبة أكبر منال قيمة F الجدولية والقيمة SIGالمستوى المعنوية من 0.05 وذلك عند مستوى الثقة 0.95 ومنه قبول وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانيات وتنفيذ نفقات التجهيز
- ومن اجل اختبار الفرضية قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز، وتم الاعتماد على حساب قيمة معامل الارتباط R وحساب مستوى ال معنوية SIG إضافة الى اختبار تحليل التباين Anova واختبار test وجدول يبين ذلك

- جدول رقم 16: نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز

مستوى المعنوية	المحسوب معامل	F	معامل R^2 التحديد	معامل الارتباط R	Sig T	T	beta	الثابت	الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز
0.000	35.603		0.484	0.695	0.000	5.967	0.695	0.603	

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء مخرجات SPS.V.22

تشير نتائج الجدول رقم الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة (طردية) جيدة بين الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط $R = 0.695$ التي تشير ان 69.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل .

وبلغ معامل التحديد: $R^2 = 0.484$ وهذا ما يدل على قدرة المتغير المستقل (الاصلاح الميزانياتي) على تفسير ما نسبته 48.4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (تنفيذ نفقات التجهيز) ويبقى ما قيمته 51.2% تفسره المتغيرات أخرى.

وكذلك من خلال الجدول كذلك فان المستوى المعنوية يقدر ب 0.000 وهو اقل من المستوى المعنوية 5% عند قيمة F المحسوبة بلغت 35.603 ومنه قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة.

خلاصة الفصل

لقد تطرقت في هذا الفصل إلى إجراء دراسة تحليلية ميدانية في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة. من خلال إجراء دراسة تحليلية لمعرفة دور الإصلاح الميزانياتي في تأثير على نفقات التجهيز في المؤسسة حيث خصصنا قائمة استبيان مكونة من ثلاثة محاور يضم 29 سؤال و 05 أسئلة حول العوامل الديمغرافية، تم تصميمها وفق سلم ليكارت، حيث بعد ذلك قمنا بتوزيعها ورقيا على عينة الدراسة بلغ عددها 40 عينة، ثم قمنا بتفريغ قائمة استقصاء بالاعتماد على برنامج spss 22 بهدف الحصول على الاختبارات الإحصائية والتأكد من سلامة الدراسة، من اجل ذلك قمنا بدراسة معامل الثبات الفا -كرونباخ لمحاور الدراسة لتأكد من ثبات الدراسة واختبار صدق الاتساق الداخلي لمعرفة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (الإصلاح الميزانياتي) والمتغير التابع (نفقات التجهيز) والذي أظهرت نتائج ايجابية، وبعد ذلك قمنا بتحليل إحصائي الوصفي للمتغيرات الديمغرافية.

وكشفت نتائج الدراسة المتعلقة بمتوسط العام لمحور التدريب وأداء العاملين الذي أظهرت عينة الدراسة بمستوى مرتفع لدى أفراد العينة، ومن خلال اختبار فرضية الرئيسية لدراسة توصلنا لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$). لإصلاح الميزانياتي في تأثير على نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة.

الخاتمة

نستخلص مما سبق ذكره لموضوع تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقات التجهيز أن تبني الإصلاح الميزانياتي في المؤسسات كأسلوب حديث يهدف الى تحسين الاداء المالي والاداري للمؤسسات وخاصة في مجال الانفاق العام مثل نفقات التجهيز ينتج من خلاله تحسين التخطيط المالي مما يساعد في تحديد الاولويات بشكل أفضل وتوجيه الموارد نحو المشاريع الأكثر اهمية واحتياجاً وهذا تماشياً مع العصرية والإصلاح الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة.

ومن خلال هذه الدراسة ان الإصلاح الميزانياتي يتسم بالدقة والسرعة وتحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتوجيه الاستشارات وتعزيز التنمية المستدامة، وما يرافقها من القضاء على مختلف الجوانب السلبية المتمثلة في نقص الكفاءة، غياب الشفافية، عدم تحمل المسؤولين مسؤولياتهم تجاه إدارة المال العام، معارضة وإعاقة المشاريع التي تساهم في التنمية الاجتماعية المستدامة

1- اختبار الفرضيات:

بناءً على المعطيات المتحصل عليها من الدراسة فقد تم اختيار الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الأولى: والتي جاء فيها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة؛ من خلال مخرجات برنامج *SPSS* نقول ان الفرضية الأولى تحققت وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة.
- الفرضية الثانية: والتي جاء فيها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة؛ من خلال مخرجات *SPSS* نقول ان الفرضية الثانية تحققت وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز في مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة.

2- نتائج الدراسة:

من خلال ما تم التطرق اليه في الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

2.1. النتائج النظرية:

- تحسين كفاءة تخصيص الموارد ناتج عن الإصلاح الميزانياتي الذي يؤدي الى تنفيذ أفضل لنفقات التجهيز التي تكون لها علاقة طردية مع إدارة المشاريع بأكثر شفافية مما يقلل في الهدر المالي؛
- تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة نفقات التجهيز وهذا ما يؤدي الى تحسين الرقابة على تنفيذ نفقات التجهيز وهذا يعتبر غاية الإصلاح الميزانياتي؛
- تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما نص عليه الإصلاح الميزانياتي في تحديد أولويات الانفاق على المشاريع الأكثر أهمية؛

- تحسين استدامة المشاريع من خلال ضمان التمويل المستمر لها وتجنب التوقف عن العمل بسبب نقص الموارد وهذا ناتج عن تنفيذ الإصلاح الميزانياتي بكفاءة؛
- تحسين عمليات التخطيط الذي يعتبر غاية الإصلاح الميزانياتي الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتي تعزز قدرة الحكومة على التخطيط الاستراتيجي لمشاريع التجهيز؛

2.2. النتائج التطبيقية:

- من خلال اختبار الفرضية الأولى اثبتت الدراسة ان هناك علاقة تأثيرية بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز؛
- من خلال اختبار الفرضية الثانية اثبتت الدراسة ان هناك علاقة تأثيرية بين الإصلاح الميزانياتي وتنفيذ نفقات التجهيز؛
- اثبتت الدراسة ان الإصلاح الميزانياتي يؤثر على نفقات التجهيز بنسبة 48.4% من خلال حساب معامل التحديد؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز ب 69.5% من خلال حساب معامل الارتباط بعلاقة موجبة جيدة؛
- اثبتت الدراسة ان الإصلاح الميزانياتي في مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة بمستوى مرتفع؛
- اثبتت الدراسة ان نفقات التجهيز في مديرية الاشغال العمومية لولاية خنشلة بمستوى مرتفع.

3- التوصيات والاقتراحات:

- الاقتداء بتجارب الدول الانجلوساكسونية المتقدمة في مجال الإصلاح الميزانياتي واسقاطه على القطاع العام الجزائري لضمان سير المشاريع دقة وأداء؛
- إقامة دورات تكوينية في مجال الإصلاح الميزانياتي من طرف خبراء متمكنين في المؤسسات لزيادة وعي الموظفين لتجنب البطالة الهيكلية التي سيقع فيها الموظفين وتكون ناتجة بعدم تناسب مهارات العمال ومتطلبات الإصلاح الميزانياتي؛
- اجراء تقييم دوري للأداء المالي والإداري لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وتقديم الإجراءات اللازمة؛
- تطوير نظام شامل لتقييم المشاريع قبل وبعد التنفيذ لمعرفة الأثر الفعلي لنفقات التجهيز على التنمية؛
- تخصيص ميزانية كافية لمشاريع التجهيز مع أخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية؛
- لضمان استدامة النمو والتطوير المؤسساتي في القطاع العام يجب وجود علاقة بين الإصلاح الميزانياتي ونفقات التجهيز لأنه توجد علاقة طردية بين الإصلاح الميزانياتي ونمو وتطوير المؤسساتي في القطاع العام.

4- آفاق الدراسة:

رغم ما تم مناقشته ومحاولة الإجابة على إشكالية الموضوع الا انه موضوع واسع ومحل اهتمام الكثير لذا وجب البحث عليه بشكل معمق من خلال المواضيع التالية:

- واقع الإصلاح الميزانياتي ما يعنيه هو كثرة التعليمات المصدرة من المركزية فأصبح عدد التعليمات فوق النصوص القانونية للإصلاح الميزانياتي؛
- واقع عرقلة الإصلاح الميزانياتي حسب المصالح وتجاوز قانون الإصلاح الميزانياتي في 2018 الذي ينص على ان منشط البرنامج هو الذي يتصرف.
- دور الإصلاح الميزانياتي في تطوير القطاع العام؛
- الإصلاح الميزانياتي وشفافية وزارة الاشغال العمومية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا مراجع باللغة العربية

1/ أطروحات دكتوراه:

لكحل محمد، الحكامة المالية وترشيد الانفاق العام، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2020.
يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة،
بومرداس، 2009.

2/ كتب ومطبوعات جامعية:

يلس شائوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران،
2008.

يوسف جبلاوي، دروس المالية، مطبوعة جامعية، جامعة الشلف، 2015.

عبد المطلب، عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، القاهرة الدار الجامعية، 2001.

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، 2006.

محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، النفقات، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

الوثائق المهنية، مدونة الميزانية والمحاسبة العمومية، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء - الجزائر، 2014.

3/ مقالات علمية محكمة:

أمين صابة، كمال بن موسى، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء
القطاع العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، 2020
عكة عبد الغاني، نحو عصنة أنظمة الميزانية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية
العدد 2، 2008.

4/ تقارير وندوات رسمية:

مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، رقم 1053، بتاريخ 30 أفريل 2022.
عرض أسباب القانون، 17-84 المتعلق بقوانين المالية، جويلية 1983،.
ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي، جويلية 2021
عرض أسباب القانون العضوي الجديد 15-18، وزارة المالية، أفريل 2018،
جلابة علي، عيدة أنوار وآخرون، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، 4 أكتوبر 2023.
عرض أسباب القانون العضوي 18-15، وزارة المالية، أفريل 2018.

5/ نصوص قانونية وتشريعية:

القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية العدد 28 بتاريخ 10 جويلية 1984.
القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022.
القانون العضوي رقم 18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، جريدة رسمية عدد 53.
القانون التشريعي رقم 23 المؤرخ في 5 أوت 2023، جريدة رسمية عدد 51.
القانون التشريعي رقم 07 المؤرخ في 21 يوليو 2023، جريدة رسمية عدد 42.
المرسوم 6-86 المؤرخ في 11 جانفي 1986

6/ مصادر إلكترونية رسمية:

مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر - وزارة المالية - تاريخ الاطلاع 2025/02/20 .

www.mf.gov.dz/index

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

Deniedeni, Yahia, la pratique du system budagétaire de l'état zn Algérie, OPU, 2002.

Damien Catteau, Droit budgétaire, Comptabilité publique, 5eme édition Hachette supérieur, France

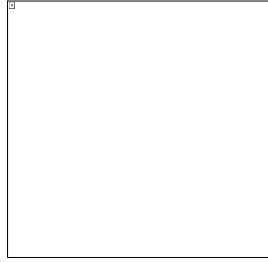
Ministere des finances, DGB, l'avant-projet de la loi organique relative des finances, 2008.

7/ مراجع أخرى

- المديرية الولائية للاشغال العمومية لولاية خنشلة
- من المرسوم 86-6 المؤرخ في 6 جانفي 1986

الملحق الأول: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور - خنشلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



استمارة بحث الاستبيان

إعداد الطالب: إشراف الدكتور:

قارت أيمن
• د. زرقان سهام

السيد/السيدة المحترم(ة):

، تم "تأثير الإصلاح الميزانياتي على تنفيذ نفقاتالتجهيز" في إطار إعداد مذكرة تخرج حول إعداد هذا الاستبيان لجمع آراء الموظفين والخبراء في مديرية الأشغال العمومية بخنشلة حول مدى تأثير الإصلاحات المالية على تنفيذ مشاريع التجهيز وكفاءتها

يهدف هذا الاستبيان إلى تحليل أثر السياسات الميزانياتية على تمويل وتنفيذ المشاريع، وتحديد أهم التحديات والفرص لتحسين كفاءة الإنفاق العام.

نرجو من سيادتكم الاجابة بكل مصداقية على الأسئلة أدناه، حيث أن صحة النتائج تعتمد بشكل كبير حول نتائج إجاباتكم، هذه الإجابات سيتم استخدامها فقط في الجانب العلمي.

شكرا على تعاونكم.

السنة الجامعية: 2025/2024

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس:

- ذكر
- أنثى

2-العمر:

- 20-30 سنة
- 30-40 سنة
- 40-50 سنة
- 50 سنة فما فوق

3-المؤهل العلمي:

- دكتوراه
- ماجستير
- ماستر
- ليسانس
- أخرى

4-الخبرة المهنية:

- أقل من 10 سنوات
- 10-20 سنة
- أكثر من 20 سنة

5-الوظيفة التي تشغلها:

الجزء الثاني: بيانات خاصة بمتغيرات الدراسة

المحور الأول: الإصلاح الميزانياتي

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الإصلاح الميزانياتي ساهم في تحسين الشفافية المالية للدولة.					
2	الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية.					
3	الإصلاح الميزانياتي ساعد في تقليل العجز المالي للدولة.					

					الإصلاح الميزانياتي زاد من مرونة التخطيط المالي .	4
					الإصلاح الميزانياتي ساهم في ترشيد الإنفاق العمومي دون التأثير على جودة الخدمات العامة	5
					الإصلاحات الميزانياتية زادت من قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات المالية.	6
					الإصلاح الميزانياتي ساعد في تحقيق الانضباط المالي في إعداد الميزانية	7
					الإصلاح الميزانياتي عزز المساءلة والرقابة على الإنفاق الحكومي	8
					الإصلاح الميزانياتي أدى إلى تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل	9

المحور الثاني: نفقات التجهيز

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
10	نفقات التجهيز شهدت تحسناً بعد تطبيق الإصلاح الميزانياتي					
11	تمويل مشاريع التجهيز أصبح أكثر كفاءة بعد الإصلاح الميزانياتي					
12	هناك تأخر في تخصيص الميزانية المخصصة لنفقات التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي					
13	الإجراءات الإدارية المتعلقة بنفقات التجهيز أصبحت أكثر تعقيداً بعد الإصلاح الميزانياتي					
14	الإصلاح الميزانياتي ساهم في تقليل الهدر المالي في نفقات التجهيز					
15	زادت صعوبة الحصول على تمويل لمشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي					
16	تمويل مشاريع التجهيز أصبح أكثر عدالة بين القطاعات المختلفة					
17	هناك ضعف في آليات الرقابة على صرف نفقات التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي					
18	الإصلاح الميزانياتي ساعد في تقليل الهدر المالي في نفقات التجهيز					

					19	تأثر توزيع نفقات التجهيز بالإصلاح الميزانياتي بشكل إيجابي
					20	تم توزيع نفقات التجهيز بطريقة تتماشى مع الأولويات الوطنية بعد الإصلاح الميزانياتي

المحور الثالث: تنفيذ نفقات التجهيز

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
21	تنفيذ نفقات التجهيز يتم وفق الجدول الزمني المخطط له دون تأخير					
22	هناك متابعة وتقييم فعال لمشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي					
23	الإصلاح الميزانياتي أدى إلى زيادة كفاءة تنفيذ نفقات التجهيز					
24	جودة المشاريع المنجزة ضمن نفقات التجهيز تحسنت بعد الإصلاح الميزانياتي					
25	الإصلاح الميزانياتي أسهم في الحد من الفساد في تنفيذ نفقات التجهيز					
26	ساهم الإصلاح الميزانياتي في تحسين جودة المشاريع المنجزة ضمن نفقات التجهيز					
27	تنفيذ مشاريع التجهيز يخضع لمعايير واضحة بعد الإصلاح الميزانياتي					
28	يتم إشراك الجهات المعنية بشكل أكثر فاعلية في تنفيذ مشاريع التجهيز بعد الإصلاح الميزانياتي					
29	رغم التحديات والمعوقات التي قد تواجهها أثناء تنفيذ نفقات التجهيز فإن الإصلاح الميزانياتي هو من يجعلنا نتفوق عليها					

الملحق 02: نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS Ver 20

نتائج معامل الثبات

Reliability Statistics

Cronbachs Alpha	N of Items
,832	3

Item Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Correlated Item-Total Correlation	Cronbachs Alpha if Item Deleted
الميزانياتي_الاصلاح	7,9932	2,224	,689	,808
التجهيز_نفقات	8,2139	3,197	,735	,756
التجهيز_نفقات_تنفيذ	8,1071	2,847	,713	,749

نتائج معامل الصدق

Correlations

		الميزانياتي_الاصلاح	التجهيز_نفقات	التجهيز_نفقات_تنفيذ
الميزانياتي_الاصلاح	Pearson Correlation	1	,644**	,624**
	Significance(2-tailed)		,000	,000
	N	40	40	40
التجهيز_نفقات	Pearson Correlation	,644**	1	,687**
	Significance(2-tailed)	,000		,000
	N	40	40	40
التجهيز_نفقات_تنفيذ	Pearson Correlation	,624**	,687**	1
	Significance(2-tailed)	,000	,000	
	N	40	40	40

** . Correlation at 0.01(2-tailed):...

نتائج التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	17	42,5	42,5	42,5
انثى	23	57,5	57,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنة 30-40 من	20	50,0	50,0	50,0
سنة 40-50 من	14	35,0	35,0	85,0
سنة 50 فأكثر	6	15,0	15,0	100,0

قائمة الملاح

Total	40	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

العلمي المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ماستر	15	37,5	37,5	37,5
ليسانس	2	5,0	5,0	42,5
اخرى	23	57,5	57,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المهنية الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات اقل من 10	10	25,0	25,0	25,0
سنة 10-20 من	22	55,0	55,0	80,0
سنة 20 اكثر من	8	20,0	20,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تقني ساميفيا الاشغال العمومي	26	65,0	65,0	65,0
رئيس مكتب	5	12,5	12,5	77,5
متصرف	4	10,0	10,0	87,5
رئيس مشروع	3	7,5	7,5	95,0
مهندسفيا الاشغال العمومية	1	2,5	2,5	97,5
مكلفدر اساتفيا الاشغال العمومية	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستقل

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الإصلاح الميز انياتيسا همفيت تحسين الشفافية الم البلدولة	40	1	5	4,03	,947
الإصلاح الميز انياتيسا همفيت تحسين كفاءة لموارد المالية	40	1	5	3,93	1,047
الإصلاح الميز انياتيسا همفيت تحسين البلدولة	40	2	5	4,03	,891
الإصلاح الميز انياتيسا همفيت تحسين الى	40	1	5	3,95	1,061
الإصلاح الميز انياتيسا همفيت تحسين وميدونالتاثير علجودة الخدمات العامة	40	1	5	4,08	1,023

الإصلاحات المميز انبائتيّةز اذتمنقدرة الحكومة علنا لاستجابة تلالز ماتالمالية	40	2	5	4,02	,947
الإصلاحات المميز انبائتيسا عذفتحقيقا لانضباطا لما لفياعداد الميزانية	40	2	5	4,15	,893
الإصلاحات المميز انبائتيّز المساءلة الرقابة ع لما لنافا لحكومي	40	2	5	4,18	,844
الإصلاحات المميز انبائتيّذ بالبتعز يز الاستدامة الم الية علنا المد بالطويل	40	2	5	4,23	,832
Valid N (listwise)	40				

نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
نفقات التجهيز شهدت تحسنا بعد تطبيق الإصلاحات لميز انبائتي	40	2	5	4,18	,781
تمو يلشار بعالتجهيز أصبح أكثر كفاءة بعد الإ صلاحات الميز انبائتي	40	1	5	4,08	,917
هناك تأخر في تخصيص الميزانية المخصصة ل نفقات التجهيز بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	2	5	3,95	,959
الإجراء اتا لإدارة المتعلقة بنفقات التجهيز أص يحتا أكثر تعقيداً بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	1	5	3,82	1,130
الإصلاحات الميز انبائتيسا هم في تقريبا لهدر المالي في نفقات التجهيز	40	2	5	4,08	,971
ز ادتصعبو لة الحصول على تمو يلشار بعالتجه يز بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	1	5	3,93	1,095
تمو يلشار بعالتجهيز أصبح أكثر عدالتا ل طاعاتا مختلفة	40	1	5	3,90	,982
هناك ضعف في الباتال رقابة علنصر فنقات التجهيز بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	1	5	3,80	1,091
الإصلاحات الميز انبائتيسا عذفتحقيقا لهدر المالي في نفقات التجهيز	40	1	5	3,80	1,159
تأثير توز يعنفقات التجهيز بالإصلاحات الميز انب انبائتي إيجابي	40	1	5	3,90	,928
تموز يعنفقات التجهيز بطرق مختلفة مع الأولو باتالو طنية بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	1	5	3,95	,876
Valid N (listwise)	40				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تنفيذ نفقات التجهيز يتم وفق الجدول لازل منيا لمخط طلهدو نتاخير	40	2	5	4,08	,859
هناك متابعة تقييم فعلا لشار بعالتجهيز بعد الإ صلاحات الميز انبائتي	40	2	5	4,13	,939
الإصلاحات الميز انبائتيّذ بالبتعز يز كفاءة تنفيذ نف قات التجهيز	40	1	5	4,05	,959
جودة المشار بعالمنجزه ضمن نفقات التجهيز تح سنت بعد الإصلاحات الميز انبائتي	40	1	5	4,05	1,197
الإصلاحات الميز انبائتيّذ بالبتعز يز كفاءة تنفيذ نفقات التجهيز	40	1	5	3,97	1,121

ساهم إصلاح الميزانية في تحسين جودة الم	40	1	5	3,88	1,202
شاريع المنجز ضمن نفقات التجهيز	40	1	5	3,98	1,050
تنفيذ مشاريع التجهيز يخضع لمعايير واضحة	40	3	5	4,15	,802
بعد إصلاح الميزانية	40	1	5	4,18	,958
بمباشرة أكالجهات المعنية بشكل أكثر فاعلية فبين	40				
في مشاريع التجهيز بعد إصلاح الميزانية	40				
ر عمال تحدياتو المعوقات التي قد تواجهها أثناء تن	40				
في نفقات التجهيز فإصلاح الميزانية هو من	40				
يجعلنا نتفوق عليها	40				
Valid N (listwise)	40				

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,644 ^a	,415	,400	,57908

a. Predictors: (constant) الميزانية_الإصلاح...

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance
1 Regression	9,054	1	9,054	26,998	,000 ^b
Residual	12,743	38	,335		
Total	21,796	39			

a. Dependent Variable: النفقات_التجهيز

b. Predictors: (constant) الميزانية_الإصلاح...

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF

قائمة الملاحق

1	(Constant)	2,129	,361		5,897	,000		
	الميزانياتي الاصلاح	,436	,084	,644	5,196	,000	1,000	1,0

a. Dependent Variable: نفقات_التجهيز

الفرضية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,695 ^a	,484	,470	,54418

a. Predictors: (constant) التنفيذ_نفقات_التجهيز...

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance
1 Regression	10,543	1	10,543	35,603	,000 ^b
Residual	11,253	38	,296		
Total	21,796	39			

a. Dependent Variable: نفقات_التجهيز

b. Predictors: (constant) التنفيذ_نفقات_التجهيز...

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	1,514	,416		3,639	,001		
التجهيز نفقات تنفيذ	,603	,101	,695	5,967	,000	1,000	1,0

a. Dependent Variable: نفقات_التجهيز

الملحق الثالث: وثيقة تسهيل المهمة

<p>Ministry of Higher Education and Scientific Research Albassor University Khorshala Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences Department of Economic Sciences</p>		<p>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة البصرة كلية العلوم الإدارية والمالية والتجارة قسم الاقتصاد</p>
<p>الخشنة لى : 2025-01-29 إلى السيد: مدير الأشغال العمومية لولاية خنشلة</p>		<p>الرقم: 103/ع ات ع تاري ع م و 2025</p>
تسهيل مهمة		
<p>سعيًا لاستكمال البرنامج الدراسي ، المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة ، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة . يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطلاب:</p>		
الاسم و اللقب : ليم فارت	تاريخ الميلاد: 1997-07-24	
مكان الميلاد: بهار خنشلة	رقم التسجيل: 202034055536	
التخصص: محاسبة		
<p>عنوان المنقرة: نشر الإصلاح الميزنيقي على تلقية نفقات التجهيز . *وذلك من أجل إجراء تريض تطبيقي لدى مؤسستكم .</p>		
رئيس القسم :		
	<p>اعتباراً من الترخيص رئيس قسم المالية والمحاسبة</p>	